

قضايا مجتمعية

الزيادة السكانية وأليات المواجهة

المحتويات

المبحث الأول : علم الاجتماع السكاني النشأة والتطور .

المبحث الثاني : الأبعاد الاجتماعية للزيادة السكانية .

المبحث الثالث : اليات مواجهة مشكلة الزيادة السكانية في مصر

المبحث الرابع : الزيادة السكانية والتنمية

المبحث الخامس : الخصوبة والتربية السكانية.

المبحث السادس: الهجرة والزيادة السكانية في العالم النامي .

المبحث السابع : نماذج من الاتجاهات النظرية لعلم السكان .

المبحث الأول

**علم الاجتماع السكاني
رؤيه تحليلية للنشأة والتطور**

المبحث الاول

علم الاجتماع السكاني النشأة والتطور

جاءت الإرهاصات الأولى لعلم الاجتماع السكاني من خلال الأديان السماوية التي حثت على الأنجباب وتجنب قتل الأبناء وتنظيم النسل من خلال الحث على رابطة الأسرة والزواج ووضع قوانين لذلك وفي ذلك يقول ربنا جل في علاه: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ انْفَوْا رِبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نُفُسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً . وَانْفَوْا اللَّهُ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْخَامَ . إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا» عن جابر بن عبد الله، رضى الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ كَانَ لَهُ ثَلَاثٌ بَنَاتٍ يَؤْوِيهنَّ، وَيَرْحَمُهُنَّ، وَيَكْفُلُهُنَّ، وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ الْبَتَّةُ» قال: قيل: يا رسول الله فإن كانت اثنتين؟ قال: «وَإِنْ كَانَتْ اثْنَيْنِ» وهو ما حث عليه الدين المسيحي واليهودي. ثم جاءت بعد ذلك من خلال الفلاسفة والعلماء والمفكرين الذين تكلموا عن الديموغرافيا عبارة المراحل الأولى من التاريخ الفكري الإنساني ومن أهم هؤلاء المفكرين كونفوشيوس حيث أشار إلى التناسب الذي ينبغي أن يكون بين مساحة الأرض وعدد السكان ، ومعنى ذلك أن لكل مجتمع زراعي عددا من السكان يتاسب مع قوة إنتاجيته ويجب أن لا يتعدى أو ينخفض عن حد معين يطلق عليه بالحد الأمثل، لأن تجاوز هذا الحد عنده يؤدي إلى الفقر وقلة

الغذاء وانخفاض المعيشة مما يؤدي إلى الموت . واعتبر كونفوشيوس أن المحافظة على هذا الحد هو من مسؤولية الحكومة حيث متى زاد عدد السكان في منطقة عن الحد الأمثل تقوم بنقل الفائض منهم إلى مناطق أقل ازدحاما ، وايضا فقد أشار كونفوشيوس إلى عوامل كثيرة تحكم في نمو السكان وهي (نقص الغذاء ، الزواج المبكر ، ارتفاع التكاليف ومبالغ الزواج ، الحروب) . وبذلك فيكون كونفوشيوس من الأوائل الذين ربطوا متغير السكان بمتغير الاقتصاد والمجتمع .

ثم جاء أفلاطون الذي أكد في كتابه (القوانين) على أهمية نوعية وكفاية السكان ، اي بعدد سكان (٥٠٤٠) نسمة ، لا أكثر حيث يصعب التعرف عليهم ، ولا قليل بحيث يحول دون تقسيمهم على العمل ، وان اي زيادة في العدد يمكن مجابتها من خلال الزواج المتأخر والهجرة ، ونادي أفلاطون بتحديد الدولة للعمر عند الزواج وعدد الأطفال ، و وذلك لغرض حماية المجتمع وممارسة الديمقراطية ، فكان يرى أن الزيادة في أعداد السكان ان لم تحكم بقوانين وضعية فان هذه الزيادة ستقتضي علي المساواة في الملكية ، أما ارسطو فيرى في كتابه (السياسة) ان حجم المدينة يجب ان يكون متفقاً مع امكانيات المجتمع ، وكان مناصرا لاراء أفلاطون في أن الدولة هي المسؤولة عن الحد الأمثل للسكان والحفاظ عليه وتلبية حاجات الشعب والحفاظ علي استقرار المجتمع وحمايته من الفقر والامراض واقتراح ضرورة وجود قانون يتم

فيه تحديد النساء بعدد الأطفال (الإنجاب) ، فإنه اعتقاد ضرورة وجود حجم ثابت للسكان تتحكم فيه الحكومة ذلك لأن الدول العظمى على حد تعبيره ليست هي الدولة ذات الحجم الكبير في السكان ويصعب أن تظهر في مثل هذه الأساليب والتي تتمكن أن تتحقق التناسب بين حجم سكانها وبين الموارد المتاحة وبخاصة مساحة الأرض وقررتها على إشباع حاجات السكان إلى الحد من الاجهاض والتخلص من أي طفل يولد به عيب في التكوين.

بما أن معدلات النمو الطبيعي كانت تتقلب في الواقع بصورة حادة بفعل الحروب فقد غيرت الدولة اليونانية - المدن برامجها تبعاً لذلك وبعد فترة الحرب كانت تفرض الضرائب وغيرها من العوائق على العازبين بينما في أوقات السلم كان هناك حواجز تشجيع الهجرة من الخارج والزواج المتأخر .

وفي القرن الرابع عشر ذهب ابن خلدون إلى أن المجتمعات تمر خلال مراحل تطورية محددة تؤثر على عدد المواليد والوفيات في كل مرحلة إذ يشهد المجتمع في المرحلة الأولى من تطوره زيادة معدلات المواليد ونقص معدلات الوفيات مما يؤثر على نمو السكان ويزيد عددهم ، وعندما ينتقل المجتمع إلى المرحلة الأخيرة من تطوره يشهد ظروفاً ديمografية مخالفة تماماً حيث ينخفض فيها معدل الخصوبة والمواليد ، ويرتفع معدل الوفيات ، ويوضح ابن خلدون تأثير كل مرحلة من تطور المجتمع على الوفيات والمواليد لاعتقاده في أن الخصوبة العالية في المرحلة الأولى من تطور المجتمع ترجع إلى نشاط

السكان من النواحي الديموغرافية ، الاجتماعية و الاقتصادية و على ثقتهم ومقدرتهم العقلية والعضلية ، أما في المرحلة الأخيرة من تطور المجتمع فتظهر المجاعات والأوبئة والثورات والاضطرابات ، مما يقلل من نشاط السكان وكذلك يقلل من نسبتهم .

وأوضح ابن خلدون الدور الايجابي للسكان في تحقيق العمران فهو يرى أن سبب نقص العمران يمكن في تناقص أعمار السكان وذلك بسبب الحروب او الوفاة ويرى أن الأرض مسؤلية الإنسان وعليه أن يتولاها برعايته وعمله، ولذلك توجب أن يكون عدد السكان كبير ليعمل الإنسان علي تحويل الأرض من شكلها الأولي البدائي إلي شكل جديد خصب قادرًا علي الإنتاج ، أما إذا تناقص عدد السكان وقل العمل فستتحول الأرض من خصب إلي جرداء غير صالح للعيش الانساني ، وربط ابن خلدون زيادة النمو السكاني بالإزدهار الاقتصادي واعتقد أن هذه الزيادة تؤدي إلي التنمية الاقتصادية بينما يؤدي التناقص السكاني في المدينة أو الأقاليم إلي تدهور الاقتصاد ، ويتبين من ذلك الأهمية التي أولاها ابن خلدون للتزايد السكاني في البقاء علي المدن وما للتناقص السكاني من اثر في خرابها ، وأوضح أهمية العمل كوسيلة لتحقيق الحياة الكريمة وزيادة الإنتاج وعلاقة السكان بذلك فقد وضح ابن خلدون دور العمل في الإنتاج وبالتالي في تحديد قيم السلع المنتجة وبين أن العمل هو سبب الكسب وكثرته هي سبب الثروة وأن المكاسب إنما هي قيم الأعمال

واكد على اهميه عمل الانسان في كل مقصود وعلى السعي للرزق وطلبه ،
ويعني هذا عند ابن خلدون أن عمل الانسان هو المقياس الاساس للقيمة .
ويبيتضح من ذلك ضرورة العمل علي الموازنة بين حجم السكان والموارد
المتاحه .

ويرجع الإلهاسات الأولى لعلم السكان لمصدرها انجلترا، حيث عالم
الاقتصادي ذلك القس الانجليزي الشهير توماس روبرت مالتوس (١٧٦٦-١٨٣٤)
(١٧٩٨)، والذي يعتبر أباً لعلم السكان ومن أهم مقولاته الشهيرة عام
١٧٩٨م تحت عنوان " حول مبادئ السكان وأثرها علي تقدم المجتمع ، وقد
اشار مالتوس في مقاله الاول إلي أن معدلات نمو السكان تفوق بكثير معدلات
إنتاج مصادر الغذاء في العالم ففي حين يتزايد السكان بمعدلات هندسية (١-
٢-٣-٤-٥-٦-٧-٨-٩) تتزايد مصادر الغذاء بمعدلات عدديه (١-
٢-٣-٤-٥-٦-٧-٨-٩) في بينما يتزايد أعداد السكان إلى ١٦ ضعف خلال قرن من الزمان فأن
موارد الغذاء تتزايد إلى خمسة أضعاف خلال نفس الفترة وهو ما قد ينتج عنه
أزمة غذائية طاحنة علي المدى الطويل ، وأكيد مالتوس علي أن الانسان مثل
غيره من المخلوقات علي الأرض تتملكه غريزة التكاثر ولو لم يكن هناك أي
عائق يحول بين الإنسان وهذه الغريزة لملأ الأرض العديد من الكواكب المماثلة
للأرض في غضون ألف سنه ولكن العائق الحقيقي في مواجهة هذا النمو هو
قدرة الأرض علي مد الإنسان بمصادر الغذاء الالازمه لبقائه حيث تعتمد هذه
المصادر علي عوامل انتاجية محدودة مثل الأرض وأساليب الانتاج والتركيب
الاجتماعي الذي يحدد ملكية هذه الارض ومن هنا كان للتباهي بين معدل نمو

الاراضي الزراعية وموارد الإنتاج ومعدلات نمو السكان المتزايدة دوراً كبيراً في
الحد من النمو السكاني. وقد اعتقد مالثوس أن بطء نمو السكان يرجع إلى موانع
ایجابية وموانع وقائية(سلبية)

موانع ايجابية :- ويقصد بها الموانع التي تؤدي إلى القضاء على الزيادة
السكانية متمثلة في زيادة عدد الوفيات الناتجة عن الاوبئة وامراضسوء التغذية
والحروب والمجاعات والبؤس.

والموانع الوقائية :- وهي الموانع التي تحول دون زيادة السكان من خلال
تخفيض اعداد المواليد ومن اهم تلك الموانع استخدام وسائل منع الحمل او
الاجهاض وتأخير الزواج أو الامتناع عنه بدأءة ويري مالتس ان ذلك هو الواقي
الرئيسي هذا بالإضافة إلى التعفف الأخلاقي وغيرها من الوسائل التي تقلل من
عدد المواليد .

وكان كارل ماركس (١٨١٨-١٨٨٣) معارضًا بشدة لوجهة نظر روبرت
مالتس، وأن الفقر لا يرجع للزيادة السكانية بل يعود أساساً للنظام الرأسمالي
السائد ويعتقد أن النظام الاقتصادي السائد في المجتمع هو الذي يتحكم في عدد
السكان وليس الخواص الثابتة في الطبيعة كما يعتقد أصحاب النظرية
الطبيعية فإذا ما تحول النظام الاقتصادي الذي يتبع الطريقة الرأسمالية في
الإنتاج إلى نظام اشتراكي فسوف لن تكون ثمة مشكلة السكان المتمثلة في التزايد
والفقر والبؤس، وأن نمط الإنتاج عبر التاريخ له قوانبه الخاصة بالسكان وان
عنصر السكان هو المتغير التابع وأن النظرية تتفى عنه كمتغير مسؤوليته عن
تحديد نمط النظام الاجتماعي بل النظام الاقتصادي السائد يؤدي لتحديد المتغير
السكاني، ويبدو أنه رأى في النظام التطبيق الشيوعي الكامل حلاً للتزايد السكاني

عن طريق القضاء على الحرية الشخصية فيما يتعلق بالزواج والإنجاب وذلك ما لا يتفق مع طبيعة البشر ونظمهما الاجتماعية والروتينية، إلا أن الملاحظ أن الشيوعية المذهبية تتخذ نفس موقف ماركس في العلاقة بين السكان والموارد حيث تتجه إلى التركيز على أن الفقر أمر حتمي في ظل الرأسمالية وأن الشيوعية هي العلاج الوحيد للقضاء على انخفاض مستوى العيش بل وخلق فرص عمل توأكيد تزايد السكان ومن ثم فلا تظهر خوفاً من زيادة السكان في ظل الشيوعية، غير أن انهيار الشيوعية عام ١٩٨٩ وما يتربى عليها من نتائج أبرزها تفكك الاتحاد السوفييتي سنة ١٩٩١ قد جاء دليلاً على فشل آراء كارل ماركس في العلاقة بين السكان والموارد الاقتصادية، حيث عجزت الشيوعية عن تحقيق الرخاء المنشود، وفي ذات الوقت فإن الفكر الشيوعي في الصين قد عدل من دوره في سياسية السكان واتجهت الصين إلى تبني سياسية الأسرة صغيرة الحجم وكذلك التوجه نحو سياسية الاقتصاد المفتوح والتنمية المتواصلة لمواجهة النمو السكاني والضغط على الموارد الاقتصادية في الصين.

ويعرف برسا (PRESSAT) علم السكان بأنها دراسة السكان والتغيرات التي تطرأ على المجتمع وعليهم نتيجة التفاعل بين المواليد والوفيات والهجرة .

أما (Stan becker) يرى بأنها "دراسة السكان في كل الحالات الاستقرار والحركة (الديناميكية)، وتمثل جوانب الاستقرار في : العمر والنوع، السلالة، الحالة الزواجية، الخصائص السكانية الاقتصادية، بينما تمثل الجوانب الدينامية في : الخصوبة، الوفيات، الهجرة، الزواجية، النمو السكاني ".

ويتكون مصطلح علم السكان أو الديموغرافية DEMOGRAPHIC من مقطعين يونانيين هما: الأول DEMOS يعني الناس، الثاني GRAPHY للدلالة على علم وصفي يهتم بوصف السكان وبراستهم دراسة إحصائية.

أما كلمة أو مصطلح السكان POPULATION فهي كلمة لاتينية الأصل، وهي مشتقة من الكلمة POPULOUS أي بمعنى الشعب.

لذا يعرف علم السكان بأنه: الدراسة العلمية للمجتمعات البشرية من حيث حجمها وتركيبها وتطورها. ويتفرع منه:

أ- الديموغرافية الوصفية: التي تبحث في وصف السكان من حيث العدد والتوزيع والخصائص المميزة لهم.

ب- الديموغرافية النظرية البحثة: تتناول العلاقات الكمية بين الظواهر الديموغرافية فيما بينها دون النظر في علاقاتها بالظواهر الأخرى كـ(الظواهر الاقتصادية ، والاجتماعية) مثل (الديموغرافية الاقتصادية) و(الديموغرافية الاجتماعية) وغيرها.

ج- التحليل السكاني أو التحليل الديموغرافي: ويشمل هذا الجزء من الديموغرافية النظرية الذي تستخدم فيه الطرق الرياضية وتستخدم عبارة (الديموغرافية الرياضية) بصفة اعم للمعالجة الرياضية للعلاقات الديموغرافية والتعبير عنها بدول رياضية يمكن تعبيرها وتطبيقاتها على البيانات الاعتبارية.

وللديموغرافية معنيين هما:

المعنى الضيق: وتقتصر على دراسة حجم وتركيب السكان، والتغيرات التي تطرأ على السكان وتطلق عليها الديموغرافية الشكلية.

المعنى الواسع: الديموغرافية بمعناها الواسع تشمل خصائص إضافية للسكان كالخصائص الحضارية للسكان وهي: اللغة، والدين، والقومية وغيرها، والخصائص الاجتماعية للسكان وهي: المكانة، والعائلة، والتحصيل العلمي والثقافي وغيرها، وأخيراً الخصائص الاقتصادية وهي: الأنشطة الاقتصادية التي تمارسها السكان، المهنة، والصناعة، والدخل وغيرها، وأخيراً تدرس الديموغرافية الخصائص الصحية للسكان بكافة جوانبها.

وهكذا تتكون من مجالين أساسين:

١- الأول يختص بتركيب السكان POPULATION COMPOSITION وهو

يهتم بوصف السكان باستخدام مقاييس مثل الحجم ، والتوزيع العمري، والتوزيع الجغرافي ، والسلالة والدين ، ومستوي وتوسيع الرأسمال البشري

٢- يتضمن المجال الثاني ديناميكية السكان POPULATION DYNAMIC أي

التغيرات التي تطرأ على تركيب السكان خلال فترة زمنية معينة وتحدد هذه التغيرات إما نتيجة الزيادة الطبيعية (المواليد والوفيات) ، أو الزيادة

الغير طبيعية (المigration).

مشيراً إلى وجود قانون طبيعي للسكان، وأن السبب الرئيسي للفقر يتمثل أساساً في عدم المساواة في توزيع الثروة والموارد الأساسية، بينما يرجع الفضل إلى البلجيكي أخيل جيلارد (١٨٥٥) في صياغة مصطلح "ديموجرافيا" وكان ذلك

من خلال مقالته بعنوان "ELEMENTS DE STATISTIQUE HUMANE AU

DEMOGRAPHIE COMPAREE" أو عناصر الإحصاء البشري أو الديموجرافيا المقارنة، وعرفها بأنها التاريخ الطبيعي والاجتماعي للأنواع البشرية أو المعرفة الرياضية للمجتمعات من حيث تغيراتهم العامة وحالتهم الطبيعية، المدنية، والفكرية، والأخلاقية.

وفي كتابهم STUDY OF POPULATION عام ١٩٥٩ يرى كل من فيليب هاروز P. HAUSER وأوتيس ونكان O.DURCAN أن الديموجرافيا DEMOGRAPHIC ANALYSIS بمعناها الضيق تعنى التحليل демографический الذي يهتم بدراسة مكونات أو عناصر التغير والتباين في السكان، بينما يشير المعنى الأوسع إلى الدراسات السكانية التي لا تهتم فقط بالمتغيرات демографические، ولكن أيضاً بالعلاقات بين التغيرات السكانية والمتغيرات المجتمعية الأخرى الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والحيوية، والجبنية، والجغرافية، والبيئية...الخ، بمعنى آخر فإن المعنى الأوسع للديموجرافيا يركز على محددات ونتائج الاتجاهات السكانية. وفي عام ١٩٧٢ يرى نفس الثنائي هاروز وونكان أن الديموجرافيا هي دراسة حجم وتوزيع، وتكوين "تركيب" السكان، والتغيرات في السكان، ومكونات وعناصر هذه التغيرات، والتي تتحدد في الخصوبة، والوفيات والهجرة، والحرaka الاجتماعية، بمعنى آخر الديموجرافيا هي "دراسة العمليات السكانية".

ثانياً - علاقة دراسة السكان بعلم الاجتماع:

تتميز العلاقة بين علم الاجتماع ودراسة السكان بطبيعة خاصة، فعلى الرغم من أن دراسة السكان ذاتها أقدم من علم الاجتماع، وأنها ظهرت ونمّت من أصول ومصادر متعددة إلا أنها أصبحت اليوم أكثر ارتباطاً والتصاقاً بعلم الاجتماع وهناك ثلات عوامل أساسية أدت إلى اعتبار السكان ميدان هام للبحث في علم الاجتماع:

١- أن موضوع دراسة علم الاجتماع هو المجتمع من حيث بنائه وتغييره، وحيث أن السكان يشكلون العنصر الأساسي في المجتمع فإنهم وبالتالي يدخلون في دائرة اهتمام علم الاجتماع.

٢- يعتمد علماء الاجتماع عند تحليلهم للظواهر الاجتماعية على المعطيات الديموغرافية والمتغيرات السكانية، ويستفيدوا بها على المستويات المتباينة وخاصة الأسرة والمدينة وجماعات الأقليات والطبقات الاجتماعية والدرج الاجتماعي والنسق السياسي والنظام القيمي والمكانة الاقتصادية والاجتماعية وما إلى ذلك من الموضوعات التي تقع في بؤرة اهتمام علم الاجتماع.

٣- أن تحليل ودراسة العلاقة بين الظواهر السكانية والظواهر الاجتماعية يثير علم الاجتماع ويساعده على الوصول إلى قدر عالي من التعميم وتجريد المعطيات والواقع مما يؤدي إلى تطوير نظرية علم الاجتماع.

ومن ناحية أخرى فقد استقاد ميدان السكان نظرياً ومنهجياً كثيراً من علم الاجتماع. فلقد حرص علماء الاجتماع على توفير الشروط النظرية والمنهجية لعلم اجتماع السكان وثبتت دعائم استقلاله وتميزه عن مجموعة النظم الفكرية

الأخرى، وذلك بتوفير القضايا الامبريقية والاستقرائية عن المتغيرات السكانية والاجتماعية .

ثالثاً- أنواع الظواهر السكانية:

١- حجم السكان: مقصود بذلك عدد الأفراد في مكان معين محدد ولا يقتصر على ذلك فقط بل إلى معرفة ما إذا كان هذا العدد أكبر أو أصغر من عدد الأفراد في نفس المكان في وقت سابق، وكذلك ما هو المقدار الذي سيصل إليه هذا الحجم في المستقبل.

٢- تكوين السكان: يعتبر تكوين السكان من أهم المتغيرات في الدراسة السكانية، فسكان أي قطر أو منطقة ليسوا مجرد عدد، بل هم مجموع الذكور والإإناث و مختلف أفراده في فئات السن المختلفة، ومن مهن وحرف وثقافة أو مستويات تعليمية وزواجيه وريفيه وحضارية متعددة.

٣- توزيع السكان: يتدرج توزيع السكان بين المنطقة الكبيرة مثل القارة أو المنطقة الصغيرة أو القرية، أو يتم تقسيم السكان على أساس درجة التحضر والتصنيع، ويهم عالم السكان بدراسة توزيع السكان في هذه المناطق وكذلك بالتغييرات التي تحدث في أعدادهم وأسباب هذه التغيرات وذلك كله في ضوء اعتبارين هما:

أ- الأول: ربط المتغيرات ذات الصلة ببناء السكان مثل متغيري التكوين والتوزيع أو الخصائص الديموغرافية. مثل: المواليد والوفيات والهجرة استناداً إلى أن العلاقة بين متغيرات تكوين السكان أو توزيعهم والعلميات الديموغرافية تعتبر علاقة متبادلة بمعنى أن كل طرف منها يؤثر في الآخر.

ب- الثاني: محاولة بيان الصلة بين هذه المتغيرات بالجوانب المتباينة للمجتمع موضوع الدراسة.

٤- الكثافة السكانية: تشير إلى العلاقة ما بين السكان ومساحة الأرض التي يقطنها هؤلاء السكان، وتقاس من خلال قسمة عدد السكان على مساحة الأرض، ويعبر عنها بمجموع عدد الأشخاص في الهاكتار الواحد، أو في الكيلو متر مربع أو الميل المربع.

٥- نمو السكان: وهو اختلاف حجم السكان في هذا المجتمع عبر الفترات الزمنية المتباينة.

٦- التحول الديمografي: إن العملية الخاصة بتحول السكان من حالة تكون فيها الخصوبة الوفيات مرتفعة إلى حالة أخرى تميز بانخفاض الخصوبة والوفيات، تسمى تحول ديمografي أو تغير سكاني. وللتغيير السكاني ثلاثة عناصر، المواليد والوفيات والمigration ومع توالي حالات الميلاد والوفاة والانتقال، فإن العدد الإجمالي للسكان في منطقة ما قد يتغير.

رابعاً- أهمية دراسة الظواهر السكانية في المجتمع:
تتعدد الأهمية من خلال الأمور الآتية:

١- علاقة السكان بجوانب الحياة المختلفة: فهو يؤثر فيها ويتأثر بها، ولعل ابرز العلوم التي يرتبط بها السكان هي : (الاجتماع، والاقتصاد، والجغرافية، والتاريخ، والطب)، لقد أصبح علم السكان يمثل مفهوما واسعا هو بمثابة " مفترق الطرق " الذي تلقي عنده هذه العلوم جميعها فالسكان مجرد أو الديمografيا الصرف لا وجود لها في الواقع .

٢- طبيعة الموضوع بوصفه موضوعا حياً يتغير إيجابا أو سلبا، ويشمل هذا التغير الجوانب المختلفة للسكان: الكمية والنوعية والهيكلية و التوزيعية، وبسبب هذا التغير فان الموضوع يكتسب أهمية متزايدة تبعا لطبيعة التغيير ومقداره بسبب

ما يثيره من ردود أفعال متباعدة ما بين متشائمة ومتقابلة ومحايدة، ولذلك فقد كثر الجدل وتعدد الآراء وتضارب الأفكار بشأن هذا الموضوع الذي لا يمكن أن يبقى ثابتا إلا في حالات نادرة واستثنائية وهي حالات غير مرغوب فيها لما تعكسه من اثار لسيبه على المجتمع من جوانبه المختلفة .

٣- شمولية موضوع السكان الذي لم يعد يقتصر على مفهومه الضيق بوصفه "الدراسة الإحصائية للمجتمعات البشرية" كما عرفه ((أشيل غيار)) الذي استخدم لأول مرة مصطلح الديموغرافيا في كتابه الموسوم (مبادئ الإحصاء البشري أو الديموغرافيا المقارنة) عام ١٨٥٥ ، بل أن مفهوم الديموغرافيا قد توسع وأصبح يشمل فضلاً عما سبق أموراً عدة أخرى منها (علاقة علم السكان بالعلوم الأخرى كما أشرنا في الفقرة الأولى وتنصب هذه العلاقة على تحليل طبيعة تأثيرها المتبادل ولا سيما التأثير المتبادل بين السكان والاقتصاد وبينه وبين علم الاجتماع، ولذلك فقد جاءت هذه الدراسة مستندة إلى هذا المفهوم الواسع للديموغرافية).

٤- دور السكان في التنمية بمفهومها الواسع : الاقتصادية والبشرية والاجتماعية ، ومن خلال دور الموارد البشرية بمفهومها الواسع أيضا لا بوصفها تمثل عنصر الإنتاج (القوة العاملة) الأول بل بوصفها كذلك تمثل الاستهلاك وهو النشاط الاقتصادي المكمل للإنتاج .

٥- التوزيع المتبادر للسكان على الدول ومناطق العالم وهو تباين اخذ بالاتساع تبعاً لاختلاف وتأثر النمو السكاني ، الطبيعي منه أو الناجم عن الهجرة، وقد أصبح هذا الأمر يثير مخاوف حقيقة لدى بعض الأوساط الدولية التي تحاول التأكيد على أن مثل هذا التباين يعد من بين أهم الأسباب التي تخلق التوتر

السياسي بين دول العالم ، لذلك فهي تسعى إلى إعادة التوازن الجغرافي للسكان على مستوى المناطق والدول المختلفة .

٦- إذا كان السكان يتفاعل داخليا فانه يتفاعل خارجيا أيضا، وأهمية السكان لا تتأتي فقط من خلال خصائصه الذاتية وتركيباته الداخلية بل أن المصدر الحقيقي لهذه يمكن في طبيعة العلاقة التي تقوم بين السكان كما وكيفا وهيكلا من جهة وبين الإطراف والعوامل الأخرى المحيطة به والمترادفة معه بصورة متبادلة من جهة ثانية، وتزداد أهمية هذه العلاقة كلما ازدادت حركة السكان شدة وسرعة كما هو الأمر فيما يتعلق بالدول النامية في الوقت الذي تتسارع فيه حركة السكان فان حركة المجتمع اقتصاديا واجتماعيا هي في تباطؤ شديد.

٧- ضرورة دراسة حجم السكان: إذا كنا نجد اليوم اهتماما بالسكان على أساس علمي ينصرف نحو دراسة حجم السكان والتغير في هذا الحجم خلال الزمن والتعرف على أسباب هذا التغير ، فإن هذا الاهتمام لا يرجع في النهاية أسباب علمية أكademie بحثة، بل إلى ما تسهم به هذه الدراسة في مجال الرفاهية الإنسانية من خلال زيادة الوعي الاجتماعي في المجتمع، واقتراح الحلول المناسبة للمشكلات السكانية ومن خلال توفير الحقائق الموضوعية التي يمكن أن تستند إليها الخطط الاجتماعية القومية والقرارات والسياسات والاستراتيجيات على المستويات المحلية والعالمية.

٨- الوعي الاجتماعي: إدراك حقيقة حجم السكان ومعرفة التغيرات في هذا الحجم وفهم أسبابه بمثابة مطلب أساسي لتنمية وعي الأفراد وتكوين الوعي الاجتماعي بينهم وذلك لأن الفرد الذي تناح له فرصة الإلمام بعد الأفراد الذين

يهمونه لا شك في أنه سيستفيد من هذه الحقيقة في توفير ما يحتاج إليه هؤلاء الأفراد في حياتهم وفي ترتيب معيشتهم.

٩ - الرفاهية الاجتماعية: الواقع أن الحقائق المتعلقة بحجم السكان والتغيرات في هذا الحجم تسهم في مجال الرفاهية الاجتماعية والإنسانية، لأنها تساعد على اقتراح الحلول المناسبة للمشكلات السكانية وعلى توفير الحقائق الموضوعية التي من الممكن أن تستند إليها الخطط الاجتماعية والسياسات والاستراتيجيات على المستويات المحلية والعالمية. فهي معلومات ضرورية وأساسية ولابد منها في وضع السياسات المتعلقة بالإنتاج وإقامة المشروعات الإنتاجية، وفي رسم برامج الخدمات الصحية، والتعليمية، والعلاجية، وغيرها.

١٠ - ضرورة دراسة نمو السكان: الاهتمام بدراسة نمو السكان على ضوء قضايا المجتمع يأخذ اتجاهين أساسيين في دراسة نمو السكان، الأول: يحلل هذه الظاهرة في ضوء نمو وسائل العيش، والثاني: يتناول ظاهرة النمو في علاقاتها بالعوامل التي تؤثر في معدل المواليد والوفيات.

خامساً - عوامل نمو الدراسات السكانية:

١- زيادة سكان العالم : تعتبر الزيادة الرهيبة في أعداد السكان التي سجلها الإنسان في كل بقاع العالم إبان القرن التاسع عشر ، وما ترتب عليها من مشاكل الحركة السكانية والهجرة الخارجية والداخلية والبطالة ومشاكل العمال وغيرها من صور الانحراف كانت في مقدمة العوامل التي أدت إلى تطور الاهتمام بدراسة الظواهر السكانية.

- ٢- النمو الصناعي: أدى النمو الصناعي وتأثيره على المجالات التجارية والاقتصادية والإنتاجية والاستهلاكية وعلى حياة المدينة وشئون العمال إلى زيادة الوعي ونمو الاهتمامات بالدراسات السكانية على المستويات القومية والعالمية.
- ٣- نمو وتقدم البحث العلمي والإحصاء : ساعد نمو وتقدم البحث العلمي من حيث المناهج والأساليب وزيادة الإقبال عليها في الدراسات السكانية على بلورة فكرة الأساس أو المستوى الإقليمي باعتباره الأساس الذي يقرب الدراسات السكانية من الواقع، ويبعدها عن الاتجاهات النظرية ويجسد مبدأ النسبية الاجتماعية الذي يؤكد أن المشاكل السكانية تختلف باختلاف الأحوال الإقليمية القائمة في البيئات المحلية و يجعل الحلول العملية التي تقترحها الدراسات السكانية نابعة من طبيعة الإقليم ذاته.
- ٤- تقدم علوم البيولوجيا : أدى التقدم الذي طرأ على علوم البيولوجيا الحيوية والأنثروبولوجيا الطبيعية إلى توفير كثير من المعلومات حول الصفات النوعية للسكان والخصائص الفيزيقية والتعليمية والنفسية لهم وإلى توفير كثير من الحقائق التي أفادت منها الدراسة العلمية للسكان في نموها وبلوره نظرياتها وقضاياها.
- ٥- تزايد المحاولات العلمية الجادة في دراسة السكان: ظهر في نهاية القرن الثامن عشر وببداية القرن التاسع عشر عدد متزايد من المحاولات العلمية الجادة في دراسة السكان من أمثلتها تلك المحاولات التي أسهم بها كل من بنجامين فرانكلين وتوماس جيفرسون وغيرهم.

٦- ظهر مؤلف روبرت مالتس (مقال في السكان) : والذي يعتبر أول من أرسى
دعائم الدراسة العلمية للسكان وجعل منها كيانا مستقلا يعتمد على المناهج
العلمية وخاصة الإحصائية، وتدخل ضمن مجموعة العلوم الاجتماعية.



المبحث الثاني

الأبعاد الاجتماعية للزيادة السكانية

تعد مصر اكبر البلدان العربية من حيث السكان، إذ يتزايد عدد سكانها بصفة مستمرة حيث كان يتجاوز عدد سكانها (٧٠) مليون نسمة حسب تقديرات عام ٢٠٠٤م. وارتفع إلى ٧٢,٨ مليون نسمة عام ٢٠٠٦م ثم وصل إلى ٩٤,٩ مليون نسمة في العام ٢٠١٧م ، ليصل في العام الحالي إلى ١٠٢,٥ مليون نسمة إضافة إلى ارتفاع معدل نمو السكان، وتمثل المشكلة السكانية في مصر إحدى المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ذات الأهمية في نطاق تحليل العلاقة بين حجم السكان وحصيلة الموارد والمخرجات الإنتاجية للمجهودات التنموية القائمة، لاسيما في ظل ارتفاع معدل البطالة ونسبة الأفراد دون سن ١٥ سنة من المجموع الكلي للسكان، الأمر الذي يزيد من أعباء التنمية، ويساهم في توليد ضغوط مستمرة على الموارد اللازمة للاستهلاك والاستثمار.

أولاً- التعريف بمشكلة الزيادة السكانية:

هي عدم التوازن بين عدد السكان والموارد والخدمات وهي زيادة عدد السكان دون تزايد فرص التعليم والمرافق الصحية وفرص العمل وارتفاع المستوى الاقتصادي فتظهر المشكلة بشكل واضح وتمثل بمعدلات زيادة سكانية مرتفعة ومعدلات تنمية لا تتماشى مع معدلات الزيادة السكانية وانخفاض مستوى المعيشة.

أي أنه لا ينظر إلى الزيادة السكانية كمشكلة في حد ذاتها وإنما ينظر إليها في ضوء التوازن بين السكان والموارد فهناك كثير من الدول ترتفع فيها الكثافة السكانية ولكنها لا تعانى من مشكلة سكانية لأنها حققت توازنًا بين السكان والموارد. والمشكلة السكانية لا تمثل فقط بالزيادة السكانية إنما تمثل أيضًا بالنقصان السكاني، وبالتالي فإن الأزمات والمشكلات المرتبطة بالمشكلة السكانية تعرب عن نفسها من خلال نقص الأيدي العاملة وتدنى مستوى الإنتاجية ومشاكل مرتبطة بالأسرة.. الخ.

وتتبلور مشكلة الزيادة السكانية في مصر في ثلاثة أبعاد رئيسية هي : النمو السكاني المرتفع ، الخلل في توزيع السكان الجغرافي ، وتدنى الخصائص السكانية والذي يعتبر انعاكسًا حيًّا للمشكلات الاقتصادية التي تعانيها مصر جراء النمو السكاني المرتفع وعدم ارتقاء خطط التنمية للواء بحاجات المواطنين

ثانياً- خصائص المشكلة السكانية في مصر :

لا تقتصر المشكلة السكانية في مصر على زيادة عدد السكان فقط، بل أيضًا على التوزيع العمري لهؤلاء السكان، حيث إن نسبة كبيرة من سكان مصر تحت سن ١٥ عاماً، بالإضافة إلى النمو الحضري العشوائي الذي أدى إلى تفاقم المشكلة، بسبب سوء توزيع السكان على رقعة الدولة، حيث يمثل سكان الحضر حوالي ٤٤٪ وفقًا للعام ٢٠٢١ من إجمالي سكان مصر، وهو ما يعني انخفاض العاملين في الزراعة، وقلة المنتجات الزراعية وارتفاع أسعارها، وهو ما

يؤدي إلى الفجوة الغذائية. أضف إلى ذلك تدني الخصائص البشرية (الصحية - التعليمية - الاجتماعية - الاقتصادية)، خصوصاً الخصائص التالية:

١- ارتفاع معدلات الأمية خاصة بين النساء، والزواج المبكر للإناث في مصر، وبالتالي الإنجاب المبكر: فلابد من رفع سن زواج الفتاة في مصر إلى سن العشرين لكي تحصل الفتاة على حقها الطبيعي في التعليم وتستطيع أن تساهم في اختيار شريك عمرها وحتى يصبح الإنجاب في سن مناسبة.

٢- عماله الأطفال : أشارت نتائج تعداد عام ١٩٨٦ إلى أن هناك ١,٤ مليون طفل عامل في سن أقل من ١٥ سنة وهم يمثلون ١١,٦ % من إجمالي قوة العمل، وقد أكدت نتائج بحث القوى العاملة بالعينة عام ١٩٩٨ نفس الحجم تقريباً لعماله الأطفال حيث بلغ ١,٣٨ مليون طفل عامل في سن أقل من ١٥ سنة وهم يمثلون ٧,٤ % من إجمالي قوة العمل ووصلت تلك النسبة في العام ٢٠١٩م ١,٦ مليون طفل عامل في سن أقل من ١٧ عام وهم يمثلون ٩,٣ % من نسبة الأطفال في مصر .

ترجع أسباب ظاهرة عماله الأطفال إلى سببين هما: فقر الأسر التي يعمل أطفالها، واعتبار التعليم غير مجد لهذه الأسر حيث أن تعلم الطفل حرفه أفضل إقتصادياً للأسرة.

وبلغ معدل وفيات الأطفال الرضع حوالي ١١٦ في الألف عام ١٩٧٠، إلا أن هناك تقدما ملحوظا حيث إنخفاض إلى ٢٩ في الألف عام ١٩٩٨، إلا أنه وبنهاية العام ٢٠٢١ م تعود للزيادة بمعدل عالي، حيث حسب الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن معدل الوفيات بلغ ٣٨٣,٦٥١ في الألف هذا المعدل لا يزال مرتفعا مقارنة بالدول المتقدمة.

٣- متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي : يعتبر ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ذو صلة وثيقة بنجاح تنظيم الأسرة، حيث أظهرت البحوث الميدانية الخاصة بدراسة الخصوبة وتنظيم الأسرة أن الأسر الغنية هي الأسر الأكثر إقبالا على تنظيم الأسرة والأقل إنجابا للأطفال حيث أنها تريد الحفاظ على نفس المستوى الاقتصادي والاجتماعي، في حين أن الأسر الفقيرة تعتمد على أطفالها في زيادة دخಲها نتيجة دفعهم إلى سوق العمل في سن مبكرة.

ثالثاً- أسباب مشكلة الزيادة السكانية في مصر :

١- انخفاض نسبة الوفيات بين الأطفال: تحسن الأوضاع الصحية أدى إلى انخفاض نسبة الوفيات بين الأطفال بالإضافة إلى ارتفاع نسبة المواليد ترتب عليه زيادة عدد السكان.

٢- زيادة متوسط عمر الفرد: تحسن الأوضاع الصحية أدى إلى زيادة متوسط عمر الفرد مما ترتب عليه زيادة كبار السن وزيادة نسبة الإعالة.

٣- عدم استخدام وسائل تنظيم الأسرة بالرغم من الرغبة في منع أو تأجيل الحمل خوفاً من الآثار الجانبية للوسائل. وقصور دور الإعلام الجماهيري، وعدم كفاية الرائدات الريفيات.

٤- القيم الاجتماعية المرتبطة بالإنجاب: تنتشر في المجتمع المصري بعض القيم المرتبطة بزيادة النسل والإنجاب مثل: زيادة عدد الأولاد يؤدي إلى ربط الزوج، والرغبة في إنجاب الذكور ، كثرة الإنجاب والرغبة في تكوين عزوة، زيادة الإنجاب لمساعدة في العمل في المجتمعات الزراعية. وشيوخ معتقدات دينية خاطئة عند بعض الفئات من المجتمع، وضعف الاقتناع بمبدأ طفلين لكل أسرة مع عدم وضوح الفرق بين انجاب طفلين أو ثلاثة أطفال لدى كثير من الأسر بالإضافة الي رغبة الأسرة في إنجاب طفل من كل نوع حتى ولو اضطربت ذلك الي انجاب طفل ثالث للحصول علي النوع المطلوب وخاصة الطفل الذكر وهو مايعتبر من الموروثات الاجتماعية الخاطئة.

وتشير القيم إلى تصورات معينة يرحب فيها الناس أما الاتجاهات فتتضمن المواقف التي يتخذها الأفراد في مواجهة القضايا المحيطة بهم. وت تكون من أبعاد معرفية وسلوكية وانفعالية بشأن الوجود الاجتماعي . ولاشك أن نسق القيم في المجتمع هو الذي يحدد العدد المناسب من الأطفال والنوع المفضل (ذكور أم إناث) ، والقيم الخاصة بالطفولة ومعاملة كبار السن ، ونظرة الأفراد للهجرة الداخلية إلى المدن ، واتجاه المجتمع نحو اشتغال المرأة خارج المنزل وأي الأعمال يستحسن أن تشغله بها ، والموقف من تنظيم الأسرة والإجهاض والسن المفضل للزواج ، وغيرها.

ويشير لوريمر LORIMER إلى الفروق الثقافية في القيم وأثرها في الموقف من الصنوبية؛ ففي بعض الثقافات التقليدية تتجه القيم إلى تقدير العائلة الكبيرة، وقد يؤدي الجمود العقائدي إلى الإسراف في الإنجاب، ولا يتم الأخذ بوسائل تنظيم الأسرة. ومن ثم فقد يؤدي ذلك إلى إعاقة مشاريع التنمية الاجتماعية برمتها. ومن

المعتقد أن نسق القيم المتأثر بالتصنيع والتحضر والزراعة الآلية يكون -عادة- أكثر مرونة -لتأثيره بالتغييرات الاجتماعية السريعة في المجتمع- من نظيره في المجتمعات التقليدية. وقد قامت "ساره لوزا" بإجراء دراسة ميدانية عن العلاقة بين التصنيع والخصائص السكانية والسلوك الإيجابي؛ حيث قارنت بين السكان في بعض المناطق الصناعية والسكان في المناطق الريفية، وخرجت منها بنتائج تؤكد العلاقة بين التصنيع وانخفاض معدل المواليد ومعدل الزيادة السكانية، نجملها فيما يلي:

- يؤدي التصنيع إلى تحول البيئة التي يعيش فيها الناس إلى بيئه حضرية تتسم بارتفاع المستوى الاجتماعي والثقافي والتعليمي والصحي للسكان، وازدياد كافة مرافق الخدمات الخاصة بها، كما تتسم بتحسين وسائل النقل والمواصلات والاتصالات، وتتوفر فيها الكهرباء والمياه، وتزداد فرص العمل والنمو الاقتصادي.

- وضحت النتائج ارتباط البيئة الحضرية الصناعية بتأجيل سن زواج الإناث، واستخدامهن لوسائل منع الحمل، وقصر فترة إدرار لبن الثدي، وهي عوامل ثلاثة تؤثر على خصوبة المرأة.

- أكدت النتائج ارتباط البيئة الحضرية الصناعية بأسلوب حياة الأسرة، من حيث ارتفاع مستوى الاستهلاك والدخل السنوي للفرد، ودرجة تحضر الزوجة ودرجة تعليمها، وارتفاع مستوى الاهتمام ب التعليم الأطفال ورفاهيتهم، وانعكس ذلك كله على السلوك الإيجابي، فانخفض عدد الأطفال الذين تتوجههم الأسرة.

غير أن أبرز النظم المؤثرة في نسق القيم والاتجاهات في أي مجتمع من المجتمعات تمثل في النظام التعليمي؛ فبقدر ازدياد اهتمام السكان بالتعليم

و خاصة بالنسبة للفتاة، يتأثر سن الزواج، كما تتأثر الاتجاهات الخاصة بالسلوك الإيجابي و تنظيم الأسرة - بالضرورة - بالتعليم، بل إن بعض الظواهر مثل: الطلاق، وتعدد الزوجات تتأثر - بصورة جلية - بالتعليم، وهو ما يبدو واضحا في المدن التي تزداد معدلات التعليم فيها يزداد اهتمام الأسر فيها بالأخذ بوسائل تنظيم الأسرة.

رابعاً- أثر الزيادة السكانية على التنمية الاقتصادية:

الزيادة السكانية لها تبعاتها السيئة فلابد أن تتبعها استثمارات إضافية ضخمة لتلبية متطلبات السكان من خدمات ومرافق، كما إنها إذا استمرت بالمعدل الحالي، فسوف تؤثر على نصيب الفرد من الأراضي الزراعية لتخفض من فدان لكل ٩ مواطنين إلى فدان لكل ١٥ مواطن كما سينخفض نصيب المواطن من المياه إلى النصف تقريباً، حيث أن مصر لها حصة ثابتة منذآلاف السنين ولا تزيد بالإضافة إلى انخفاض نصيب الفرد من القمح وهذا كله سيؤدي إلى تهديد نوعية الحياة والنمو الاقتصادي.

١- أثر النمو السكاني على سوق العمل: يزيد النمو السكاني من عرض قوة العمل، لكن هذا العرض الإضافي لا يساهم في زيادة الإنتاج إذا لم يتناسب مع الموارد المتاحة، وإنما سيؤدي إلى زيادة معدلات البطالة ويخفض من مستوى الأجور وبالتالي يتذبذب التأهيلي لقوة العمل المستقبلية بسبب تأثير انخفاض الأجور على التركيب التعليمي للسكان.

٢- أثر النمو السكاني على الادخار والاستثمار: يؤدي زيادة عدد السكان إلى انخفاض الادخار والاستثمار وبالتالي انخفاض معدل النمو الاقتصادي والدخل الفردي، و تستند هذه الآراء إلى معدلات الخصوبة والمواليد، حيث أن التزايد

السكاني يؤثر سلباً على عملية خلق التراكمات اللازمة لعملية التنمية، فارتفاع عدد السكان يؤدي إلى ارتفاع عدد المواليد في المجتمع، وهذا يؤدي بدوره إلى انخفاض نصيب الفرد الواحد مما يضعف مقدرة الأسر والأفراد على الادخار وانخفاض مستوى دخل الأسرة بالمقارنة مع عدد أفرادها يجعلها تكاد لا تفي باحتياجات هؤلاء الأفراد من المادة الاستهلاكية الأساسية وينعهم من أي مدخلات ذات معنى وعندما يكون حجم الادخار في المجتمع ضعيفاً فسيكون وبالتالي حجم الاستثمار ضعيفاً أيضاً والنتيجة ستضعف قدرة المجتمع على المشاريع الاستثمارية والتي ستعرقل عملية التنمية الاقتصادية.

٣- أثر النمو السكاني على الاستهلاك: يؤدي إلى زيادة الطلب الإجمالي على السلع بنوعيها الضروري والكمالي مقابل محدودية الدخل وزيادة الحاجات مما يشكل ضغوطاً على المسيرة التنموية.

٤- أثر النمو السكاني على معدل الاعالة: إن نمو السكان بمعدلات مرتفعة سوف يؤدي إلى جعل نسبة العمال (أو السكان في سن العمل) إلى المحالين (أى السكان صغار السن وكبار السن) صغيراً، وهو ما يعني أنه في حالة نمو السكان بمعدلات مرتفعة فإنه على كل كعامل أن يقوم بانتاج عدداً أكبر من السلع (أى أن يعمل أكثر) فقط لمجرد الحفاظ على مستوى المعيشة لكل فرد من أفراد المجتمع. فالأب لستة أطفال سوف يحتاج إلى أن يعمل أكثر ليحصل على دخل أكثر من الأب لثلاثة أطفال، لكي يحافظ على مستوى المعيشة لأسرته في نفس مستوى المعيشة للأسرة الصغيرة.

٥- أثر النمو السكاني على الدخول إلى قوة العمل: في المجتمعات التي ترتفع فيها معدلات النمو السكاني ستجد أن أعداد الداخلين الجدد إلى سوق العمل

سوف يتزايد كل عام حينما يبلغ السكان في المجموعات العمرية المختلفة سن العمل، ولكي تحدث التنمية الاقتصادية فلابد وأن يكون عدد الوظائف الجديدة على الأقل مساوياً لعدد السكان الذين يبحثون عنها. وعملية خلق الوظائف ترتبط بالطبع بالنمو الاقتصادي والذي يعتمد على الاستثمار، وحينما يكون الهيكل العمري صغيراً يصبح من الصعب توليد القدر اللازم من الاستثمارات. ويمكن أن نلخص أهم الآثار المترتبة على مشكلة الزيادة السكانية فيما يلي:

- ١- ارتفاع معدلات البطالة وخاصة بين الخريجين الجدد.
- ٢- ارتفاع عدد فرص العمل المطلوب توفيرها سنوياً.
- ٣- عدم القدرة على الاستيعاب الكامل في المدارس وتكدس الفصول وتعدد الفترات.
- ٤- زيادة الواردات من السلع الإستهلاكية وبصفة خاصة القمح.
- ٥- ارتفاع أعباء الحكومة نتيجة لزيادة حجم الدعم.
- ٦- الهجرة الداخلية وتضخم المدن.
- ٧- زيادة الاحتياجات من الوحدات السكنية.
- ٨- الضغط الشديد على المرافق وخاصة مياه الشرب والصرف الصحي والطرق والمواصلات العامة.

الحق أن حجم السكان وخصائصهم يعتمد على طبيعة الظروف الاجتماعية التي يعيشون فيها، وأنه بتغير هذه الظروف تتغير الخصائص السكانية؛ فالثابت تاريخياً أن عدد المصريين ارتبط ارتباطاً إيجابياً بازدهار حضارتها، بمعنى تلازم زيادة حجم السكان وازدهار الحضارة، وعلى العكس من ذلك كان هناك تلازم بين فترات التدهور أو الركود الحضاري وانكماش حجم السكان في مصر، شأنهم في

ذلك شأن بقية شعوب العالم حتى انقلبت هذه العلاقة رأسا على عقب في مجتمعات العالم، وظهرت بشكل عكسي واضح في النصف الثاني من القرن العشرين؛ إذ أصبح الازدهار والتقدم يرتبطان بانخفاض معدل الزيادة السكانية، بينما يرتبط التخلف بارتفاع هذا المعدل. والتسهيل البسيط لهذه العلاقة الموجبة بين الازدهار الحضاري وحجم السكان قدما هو أن فترات الازدهار تعني وفرة في الإنتاج وقدرة على تزويد أعضاء المجتمع باحتياجاتهم الأساسية من غذاء وكساء ومأوى وظروف صحية أفضل، فينخفض معدل الوفيات، ويزداد معدل المواليد. أما في فترات الانحطاط والركود فيحدث العكس، حيث يرتفع معدل الوفيات، بفعل المجاعات والأمراض والأوبئة، وينخفض معدل المواليد، بفعل الظروف المعيشية المتدهورة. ولكن ما حدث خلال القرن الماضي قلب هذه العلاقة رأسا على عقب؛ حيث أصبح التقدم يرتبط بانخفاض معدل الزيادة السكانية بينما يرتبط التخلف بارتفاع هذا المعدل. أما كيف حدث ذلك فيمكن إبراده على النحو التالي:

- ١ - أدت الثورة الصناعية في البلدان الغربية إلى تقدم هائل في الفنون الإنتاجية وفي العلوم وإلى ارتفاع في مستوى المعيشة نجم عنه في البداية انخفاض في معدل الوفيات وارتفاع في معدل المواليد، وبالتالي ثورة سكانية أو انفجارا سكانيا. وكانت الزيادة، في ذلك الوقت، مرغوبة ومفيدة لحاجة الإنتاج الصناعي للأيدي العاملة.
- ٢ - ابتداءً من أوائل عشرينات وثلاثينيات القرن العشرين استمر معدل الوفيات في الانخفاض، ولكن صاحب ذلك انخفاض في معدل المواليد؛ مما قلل من معدل الزيادة السكانية في البلدان الصناعية الغربية.

ويرجع انخفاض معدل المواليد إلى أن النمو الصناعي قد أدى إلى :

أ - اختفاء نمط الأسرة التقليدي الذي كان سائدا في الاقتصاد الزراعي، وظهور نمط الأسرة الحديثة قليلة العدد؛ وذلك لما نجم عن النمو الصناعي من آثار تتمثل في : (تعلم المرأة وخروجها للعمل- حدوث انفصال بين عمل المرأة الاقتصادي وعملها المنزلي - انفصال عملية تعليم وتدريب الأطفال والشباب عن العمل المنتج - ارتفاع مستوى دخل الفرد - اكتساب عادات وقيم وأنماط سلوك جديدة - أصبح الأطفال والشباب يمثلون كلفة اقتصادية على الأسرة؛ نظرا لطول فترة تدريبهم قبل دخول مجال العمل، مما جعلها تميل إلى تخفيض عدد الأطفال).

ب - أن التطور السريع في الفنون الإنتاجية لم يعد في حاجة إلى كثرة الأيدي العاملة بفعل عمليات الميكنة الذاتية. وهكذا ارتبط انخفاض معدل الزيادة السكانية بالتقدم الاقتصادي- الاجتماعي في البلدان الصناعية الغربية.

٣ - أما في البلدان النامية، والتي لم تكن - بصفة عامة - أقل تقدما بكثير من البلدان الأوروبية عشية الثورة الصناعية، حيث كان الفرق بينها وبين أوروبا فرقاً كمياً أكثر منه كيفياً، فإنها بعد أن تعرضت للاستعمار ونهب ثرواتها واستنزافها وتوقف نمو سكانها الاقتصادي، ظلت بلداناً زراعية في الأغلب ولم تشهد تصنيعاً يذكر، بل إن من بينها ما تعرض لتوقف صناعته المتقدمة، مثل مصر أيام محمد علي، والهند. وقد شهدت هذه البلدان تزايداً ملحوظاً في معدل نمو سكانها، في البداية، نظراً للانخفاض النسبي الذي طرأ على معدلات الوفيات، بفعل الحد من عوامل الأمراض والأوبئة من قبل المستعمرين لتوفير ظروف مناسبة لمعيشتهم، وبفعل توفير فرص عمل في المشروعات اللازمة

للمستعمرات، مثل : الطرق والسكك الحديدية والموانئ...الخ. ولكن بعد الحرب العالمية الثانية طرأ انخفاض كبير على معدل الوفيات؛ نظراً لإدخال الأساليب الجديدة للوقاية من الأوبئة والأمراض مثل ال D.T.T. والتطعيم، ولكن ظل معدل المواليد على ما هو عليه؛ لأنّه لم تحدث تغيرات هيكلية في الاقتصاد مثل تلك التي حدثت في البلدان الصناعية، واستمر بها نمط الأسرة التقليدية كبيرة العدد.

المبحث الثالث

آليات مواجهة مشكلة الزيادة السكانية في مصر:

لقد أصبحت مشكلة الزيادة السكانية تقف عقبة أمام القائمين على التخطيط للحد منها ولهذا أخذت الدولة المصرية على عاتقها وضع عدة أولويات واعتبارات للحد من خطور الزيادة السكانية هي:-

- ١- زيادة الإنتاج والبحث عن موارد جديدة. والاهتمام بتوفير فرص العمل للقضاء على الفقر وإنشاء مشروعات صغيرة خاصة في المناطق العشوائية وذات الزيادة السكانية ويفضل الاستفادة من فكرة بنك القروض المتاحة في الصغر
- ٢- الحد من زيادة السكان بإصدار التشريعات، مثل: رفع سن الزواج، وربط علاوات العمل والإعفاءات الضريبية بعدد الأبناء، بمعنى إعفاء الأسر محدودة الدخل من أنواع معينة من الرسوم والضرائب أو منحها تأميناً صحياً شاملًا أو الحصول على دعم غذائي مجاني أو منح الأم التي تبلغ الخمسين مكافأة مالية إذا التزمت بطفلين وترفع عنها هذه المميزات إذا تجاوزت هذا الشرط. وتقديم حواجز للقرى والمدن التي تحقق انتشاراً في وقع الزيادة السكانية عبر خدمات ومشروعات تقام فيها. والاستفادة من تطبيق القوانين التي صدرت مؤخراً،

و خاصة قانون الطفل الذي يجرم عمالة الأطفال كأحد المداخل المهمة وغير المباشرة لمواجهة المشكلة السكانية.

٣- يجب وضع إستراتيجية إعلامية متكاملة تستهدف إقناع الأسر المصرية بثقافة الطفلين فقط، والربط بين القضية السكانية والقضايا الأخرى المتصلة بها مثل الأمية والمساهمة الاقتصادية للمرأة وعمالة الأطفال والتسلب من التعليم، وتنمية الثقافة السكانية والتوعية بمشكلاتها.

٤- عودة القطاع الخاص للمساهمة في حل المشكلة السكانية أصبح ضرورة ملحة مثلاً في قطاع رجال الأعمال والشركات الكبرى وصولاً إلى المساجد والكنائس والمدارس ذات الفصل الواحد.

٥- الاهتمام بالخصائص السكانية وتبني برامج فعالة للتنمية البشرية في محو الأمية والتعليم والصحة لمحدودها المباشر على السكان.

٦- أهمية التركيز على فئة الشباب في المرحلة المقبلة لترسيخ مفاهيم الأسرة الصغيرة والتخطيط الإنجابي والمساواة بين الجنسين حيث أنهم يمثلون آباء وأمهات المستقبل وهم الطريق إلى تحقيق الهدف القومي المتمثل في طفلين لكل أسرة. وإعطاء دور أكبر للشباب في المساهمة في حل هذه المشكلة من خلال نشر التوعية والتحذير من خطورة الزيادة السكانية وأثرها على التنمية، والتحلي بقيم الإخلاص والعطاء والولاء للوطن، والعمل على الاستقادة بكل طاقاته في اكتساب المعارف والقدرات التي تؤهله للتعامل مع العصر بمقتضى معطياته.

٧- تفعيل فكرة التوزيع السكاني من خلال خطط جذب السكان للمناطق الجديدة، وغزو الصحراء وإعادة النظر في خريطة توزيع السكان؛ فمصر من الناحية العددية تستوعب ضعف عددها الحالي ذلك أن المصريين يعيشون على ٦%

من مساحة مصر ، بينما تحتاج ٩٤٪ من مساحة مصر أن تكون مأهولةً ، وأن المصريين مكَّسون في ٣ محافظات ، وبباقي المحافظات بها خلل سكاني .

-٨- زيادة الاهتمام بصعيد مصر ؛ حيث إن ٢٥٪ من سكان مصر يسكنون في ريف الصعيد ، وهم مسئولون عن ٤١٪ من الزيادة السكانية ، كما أن للرجل في صعيد مصر دوراً مهماً وكبيراً في مواجهة المشكلة السكانية ، حيث إن الرجل هو صاحب القرار في الصعيد . ومن بين الأساليب غير التقليدية إحياء مشروع "الدوار" ، وذلك لمناقشة الرجال في كل ما يتعلق بتنظيم الأسرة ، وسيكون لهم فاعلية في إنجاح برامج تنظيم الأسرة وخاصة في الريف ، كما يجب إدخال رجال الدين والعمدة ، وجميع الفئات الفاعلة والعاملة في هذا المجال خاصة المجالس الشعبية والتنفيذية .

٩- ضرورة تبني المجتمع لبرنامج طموح لتنظيم الأسرة في إطار برامج التنمية الشاملة ، متضمناً برامج متكاملة تحقق نتائج أكثر إيجابية سواء بالنسبة لمستويات التنمية أو السيطرة على النمو السكاني ، على أن يستهدف هذا البرنامج النزول بعد الأطفال إلى طفلين فقط في المتوسط لكل أسرة حتى عام ٢٠١٧ ، وهو ما يتطلب أيضاً الوصول بنسب ممارسة تنظيم الأسرة إلى ٧٥٪ من النساء المتزوجات في سن الإخصاب . ولكي يحقق برنامج تنظيم الأسرة ثماره المرجوة ، فلا بد أن تتضافر الجهود الحكومية وغير الحكومية (جهود الأفراد والجماعات) ، وأن يلتزم به - كما ذكرنا من قبل - المخططون والمنفذون ويقتنع به الممارسون .

- ١٠ - كسر حدة الزيادة السكانية (الطبيعية) وذلك بتفعيل أكثر لإقناع الشعب على استعمال وسائل تنظيم الأسرة، وزيادة استعمال الوسائل ذات المفعول طويلاً المدى، والقضاء بشكل مستمر على الشائعات التي تؤثر على انتشارها.
- ١١ - التأكيد على قومية المشكلة السكانية، وعلى ضرورة اعتبارها من المشكلات العامة والحاكمية التي لا يمكن قصر مسؤولياتها على قطاع أو وزارة بعينها، بل تقع المسئولية على كافة الوزارات والأجهزة والهيئات الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات المعنية بالقطاع الخاص. وتعزيز التعاون والتنسيق بين وزارة الصحة والسكان والوزارات الأخرى المعنية في إعداد الخطط والسياسات السكانية والتنموية، والاضطلاع بدور حاسم في التنفيذ والمتابعة؛ بغرض تعظيم وترشيد الجهد المجتمعية (حكومية وغير حكومية) في كل ما يتعلق بالمسألة السكانية، وبحيث تكون علاقة المنظمات غير الحكومية بوزارة الصحة والسكان وأجهزتها نموذجاً يحتذى للتعاون المثمر بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية.
- ١٢ - العمل على تصحيح الفجوة بين المعرفة بتنظيم الأسرة والممارسة الفعلية للتنظيم من خلال تحفيز المستهدفات على استخدام وسائل تنظيم الأسرة وإقناعهن بضرورة المباعدة بين كل حمل وآخر، وتأكيد أهمية الرضاعة الطبيعية لمدة سنتين، مع بيان أخطار الحمل المتكرر الذي يؤدي إلى ارتفاع نسبة وفيات الأمهات في مصر. وتحفيز المواطنين على تطعيم أطفالهم ضد الأمراض الستة القاتلة وهي : شلل الأطفال، والتيتانوس، والدفتيريا، والسعال، والدرن، والحمبة، وتوعيتهم بطرق الوقاية من أمراض الإسهال والجفاف.
- ١٣ - اعتبار الإنفاق في المجال السكاني جزءاً أساسياً من استثمارات الدولة التي يجب على المجتمع توفيرها ، على أساس أن التنمية البشرية الشاملة سوف تؤدي

إلى تعظيم الانتفاع بمحمل موارد المجتمع . وزيادة الإنفاق العام على التعليم والصحة والثقافة، باعتبارها الأركان الثلاثة الأساسية اللازمة للتنمية البشرية الشاملة إضافة إلى النهوض بدور المرأة في المجتمع.

٤ - التأكيد على أهمية التربية السكانية بالمدارس والجامعات والعمل على تطوير الخطط والبرامج الدراسية بحيث تصبح مادة إجبارية ضمن المناهج الدراسية.

ويمكن وضع العديد من المحاور تساهم في الحد من المشكلة السكانية وهي :

١- تنظيم الأسرة في مواجهة مشكلة الزيادة السكانية في مصر
يهدف تنظيم الأسرة إلى العمل على تخفيض عدد المواليد وضبط معدلات الإنجاب عن طريق التحكم في الفترات التي تفصل بين مرات الحمل والإنجاب ، وذلك باستخدام وسائل منع الحمل ، وبالتالي خفض عدد المواليد وخفض عدد السكان كنتيجة لذلك . ولاشك أن الاهتمام بتنظيم الأسرة قضية يحتاج لبذل المزيد من الجهد لرفع مستوىوعي المرأة كي تسلك سلوكاً إيجابياً نحو تنظيم الأسرة لمواجهة النمو السكاني الرهيب لما له من أثار خطيرة على الاستهلاك والإدخار ، وبذلك يمكن تحديد مؤشرات الوعي التخطيطي بتنظيم الأسرة على النحو الآتي

- التخطيط للأخذ بمفهوم الأسرة الصغيرة التي لا يزيد عدد الأبناء فيها عن طفلين .

- اتخاذ قرار بأن تكون هناك فترة زمنية بين إنجاب الأبناء على الأقل ثلاث سنوات.

- والحرص على الأخذ بالأساليب العلمية الحديثة بتنظيم الأسرة.

- وأن يكون لدى المرأة والرجل أفكار ومعارف صحيحة عن مفهوم تنظيم الأسرة.
- الأخذ بتنظيم الأسرة ممارساً وسلوغاً.
- إدراك المرأة لأهمية تنظيم الأسرة لمستقبل أسرتها.

ولتنظيم الأسرة فوائد اجتماعية واقتصادية وصحية تعود على الفرد والأسرة والمجتمع فمع ما يعود به من فوائد في إمكانية المباعدة بين الأحمال، وتقليل عدد الولادات أو منع الحمل غير المرغوب فيه الذي يؤدي إلى أخطار كبيرة، يوفر تنظيم الأسرة الفوائد الآتية :

ويجب توعية الأفراد بخطورة هذه المشكلة، لأن هذا الأمر لن يتأنى بتوزيع وسائل منع الحمل بالمجان أو عن طريق أجبار السكان لتبنى سياسة معينة لتخفيض عدد المواليد ، ولكن يأتي فقط عندما يكون لدى الأسرة الدافع لممارسة هذه الوسائل أن يكون أربابها متفهمين بان المشكلة السكانية هي مشكلتهم الشخصية .

ويجب على الهيئات الصحية في محافظات الصعيد الاهتمام اخذ هذا الأمر بجدية ، من خلال عمل برنامج توعية شاملة ومستمرة للمواطنين ، وخاصة في الأماكن إلى يتواجد بها الأفراد ، بالإضافة إلى تنظيم حملات المرور على القرى والمناطق المتطرفة ، والمرور على المنازل وتوعية الأمهات بأهمية استعمال وسائل منع الحمل .

ووضع إستراتيجية يتم العمل على أساسها وتنفيذ بنودها بكل دقة ، من خلال إدارة أكاديمية تتولى تنفيذ تلك الإستراتيجية باستمرار وبلا كل أو ملل .

ب- الارقاء بنوعية السكان من خلال الإنفاق على برامج التغذية، التعليم، الصحة، التدريب بهدف رفع المستوى المادي والفكري بالشكل الذي ينعكس بالضرورة على الإنتاجية من ناحية وعلى حجم الأسرة من ناحية أخرى.

ج- تغيير النمط الفكري والثقافي السائد والعمل على دفع المرأة الى مجالات العمل خارج المنزل وكذلك تشجيع النظرة إلى اشتراك المرأة مع الرجل في تحمل مسؤولية التربية والإنفاق بأسلوب متطور ومعاصر لا يتناقض مع الاهداف القومية للمجتمعات الحديثة.

د- العمل على تخفيض معدل المواليد وهنا (مربي الفرس كما يقولون) حيث التحدي الحقيقي والحل الجزئي الممكن من خلال اتباع سياسة خفض المواليد واعادة النظر في توزيع الموارد والسكان.

هـ وكذلك ربط سياسة نمو السكان بسياسة التنمية الاقتصادية في البلدان النامية بما يحقق توازنا مطلوبا بحيث أن يكون مدى نمو السكان مسايرا بصورة متوازنة لعملية التنمية في هذه البلدان النامية ، وبذلك فيكون لها آثار ايجابية تتمثل في الاستثمار في التعليم والقضاء على الأمية وزيادة درجة الوعي في المجتمع الصحة والصحة الإنجابية وتمكين المرأة.

❖❖❖

المبحث الرابع

الزيادة السكانية والتنمية

أولاً - ماهية التنمية:

إن مفهوم التنمية مرتبط بعدد من المفاهيم المتداخلة مع مفهوم التنمية ومن هذه المفاهيم المرتبطة:

- مفهوم التغير الاجتماعي: أي حدوث تغير في المجتمع في جانب من جوانب المجتمع وهذا قد يكون للأحسن أو للأسوأ.

- التنمية الإجتماعية: حدوث تغير في جميع جوانب المجتمع من الناحية (الاقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية) فهي تهتم برفع مستوى الإنسان ، وذلك من خلال الاهتمام برفع مستوى التعليم ، لأن الأممية تعتبر عائق أمام التقدم ، ولأن التعليم يحقق الوعي الكافي للمواطن مما يجعله مدركا لواقعه الذي يعيشه ، فقد أثبتت الدراسات أن عدد أفراد الأسرة يقل كلما كانا الأب وألام ذو تعلم مرتفع ، وأيضا لتعليم اثر كبير في فهم وسائل منع الحمل وضبط النسل ، كذلك أثبتت الدراسات انه كلما زاد مستوى تعليم المرأة كلما قل مستوى الخصوبة □ . ولهذا

فإن تعليم المرأة يلقى اهتماماً كبيراً لتحقيق التنمية البشرية حيث أنها أحد العوامل المؤثرة في حل مشكلة السكان .

كما التطور التعليمي يؤدي إلى تقدم اقتصادي والذي بدوره يؤدي إلى تقدم في المستوى الصحي الذي يؤدي إلى تخفيض معدلات الوفيات ، والذي يؤثر بصورة غير مباشرة على تخفيض معدلات المواليد فيما بعد ..

- مفهوم التحديث (التحضر) : حدوث تطور في مجال التحديث والتكنولوجيا والتقنية والتكنولوجيا بأشكالها المختلفة مثل الإنترن特 والاتصالات.

وبهذا نقول أن القاسم المشترك بين المفاهيم السابقة هو حدوث تغير في المجتمع. فالتنمية في تعريف محمد الجوهري "أنها تتطوّر على عملية توظيف جهود الكل من أجل صالح الكل خاصة تلك القطاعات والفئات المحرومة من فرص النمو. كما تعنى انبات ونمو كل الإمكانيات والطاقات الكامنة في كيان معين بشكل كامل وشامل ومتوازن سواء كان هذا الكيان فرداً أو جماعة أو مجتمعاً. كما تعرف التنمية " بأنها مجموعة العمليات المرسومة والمخطط لها تخطيطاً سليماً بهدف أحداث تغير اجتماعي داخل المجتمع العام أو المجتمع الصغير المحلي، المجتمع الريفي أو المجتمع الحضري المدني، لتحقيق الأهداف التي يصبوا أعضاء الجماعة إليها والذين يكونون هذا المجتمع. يروي آخر أن التنمية هي العملية والتي نتج عنها زيادة في فرص حياة LIFE CHANCES بعض الناس في المجتمع ما دون نقصان فرص حياة بعض آخر في نفس المجتمع. وفي تعريف آخر للتنمية بأنها العملية أو مجموعة العمليات المرسومة لتقديم المجتمع اقتصادياً واجتماعياً، وتقوم أساساً على تضافر الجهود وتوحيد وتكامل الجهود الأهلية والحكومية.

ويعرفها عبد الهادي الجوهرى بأنها تعنى النمو المدروس على أسس علمية والذى قيست أبعاده بمقاييس علمية سواء كان تنمية شاملة ومتکاملة أو تنمية في أحد الميادين الرئيسية مثل الميدان الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي أو الميادين الفرعية كالتنمية الصناعية أو التنمية الزراعية... الخ.

ومن خلال تلك التعريفات يمكن أن نوضح خصائص التنمية:

١- إن التنمية مفهوم معنوي لعملية ديناميكية، موجهة أصلًا إلى الإنسان باعتباره العنصر البشري الذي يساهم في عملية تنمية المجتمع. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن هذه العملية - عملية التنمية - تهدف في النهاية إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للإنسان، أي أن الإنسان هو وسيلة التنمية وهدفها.

٢- إن التنمية لا تسعى إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لطبقة أو لفئة أو لشريحة اجتماعية دون أخرى. ولكنها تتطوّي على استغلال كافة إمكانات المجتمع وموارده المادية والطبيعية والبشرية بطريقة رشيدة من أجل صالح الكل، وخاصة تلك القطاعات والفئات الاجتماعية التي حرمـت طويلاً من فرص التقدـم والنمو. وهذا أمر له وجاهـته، لأن التنمية ينبغي ألا توجه إلى فئة دون أخرى، ولكن ينبغي أن ينتفع الجميع بثمارـها، وذلك لأن قصر الانتفاع بثمار التنمية على طبقة دون غيرها يؤدى ذلك إلى مزيد من التخلف، وتوسيع الهوة بين طبقـات المجتمع وفـاته، وهذا أمر من شأنـه أن يؤدى إلى الصراع الطبقي وتعـقـيده.

٣- إن التنمية عملية تغيير ثقافي ديناميكية، تحدث في إطار اجتماعي وثقافي معين. وهذا يعني أن برنامج التنمية يهدف إلى إحداث تغييرات ثقافية داخل

الإطار الاجتماعي الثقافي للمجتمع المراد تتميمه. وتشمل هذه التغيرات، التغير في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والثقافية في المجتمع. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن ذلك يعني أيضاً أننا عندما نكون بصدده صياغة برنامج إإنمائي فينبغي أن تتم صياغة هذا البرنامج بالشكل الذي يتسم وطبيعة الإطار الاجتماعي الثقافي للمجتمع المراد تتميمه وتطويره.

- ٤- تعتمد التنمية بصفة رئيسية على المشاركة الشعبية، وهذا يعني ضرورة أن يساهم جميع أفراد وأعضاء المجتمع في كل مراحل التنمية ابتداءً من التخطيط للتنمية حتى آخر مراحل التنمية، وذلك حتى يأتي البرنامج الإنمائي مجدداً ومحققاً لأهداف الجماهير الشعبية، وعبرًا عن احتياجاتها الفعلية وأمالها وتطلعاتها، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن المشاركة الشعبية هي السبيل إلى إتاحة الفرصة أمام الشعب لكي يساهم مساهمة فعالة في صنع وتشكيل القرارات التي تتعلق بمناهي حياته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية... الخ.
- ٥- إن التنمية مفهوم شامل ومتكملاً، أي أن التنمية لا تقتصر على جانب معين من جوانب البناء الاجتماعي، ولكنها توجهه نحو كافة مكونات البناء الاجتماعي (الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والتكنولوجية)، وذلك بغية تحقيق زيادة تراكمية في معدلات الإنتاج والدخل والاستهلاك. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنها - أي التنمية - تسعى إلى زيادة معدلات النمو الاجتماعي، أي زيادة في معدلات التعليم والرعاية الصحية والإسكان والرعاية الاجتماعية التي تسهم بفاعلية في نمو المجتمع.
- ٦- إن التنمية عملية إرادية وموجهة، أي أنها تتحقق من خلال تدخل المجتمع في استغلال إمكانياته وموارده المتاحة والميسرة بطريقة رشيدة، أي أن التنمية

تحاول جاهدة تحقيق أقصى قدر ممكن من المنفعة والعائد بأقل التكاليف في أقصر وقت مسটطاع.

٧- أن التنمية عملية مخططة على أساس علمية، وهي إما أن تكون تنمية متكاملة أو موجهة إلى أحد الميادين الفرعية.

ثانياً- ركائز التنمية:

تتلخص ركائز التنمية والتي توضح مدى اعتمادها على السكان فيما يلي:

- ١: اشراك أعضاء البيئة المحلية في التفكير والعمل على وضع وتنفيذ البرامج التي تهدف إلى النهوض بهم وذلك عن طريق إثارة الوعي بمستوى أفضل من الحياة تتخطى حدود حياتهم التقليدية، وعن طريق إقناعهم بالحاجات الجديدة، وتدريبهم على استعمال الوسائل الحديثة في الانتاج، وتعويدهم على أنماط جديدة من العادات الاقتصادية والاجتماعية مثل الادخار والاستهلاك. فإن المشكلة الحقيقية التي تواجه عمليات التنمية الاجتماعية في المجتمعات النامية هي ضعف استجابة هذه المجتمعات لها، وعدم إشراك الأهالي مع السلطات العامة في برامجها، ذلك لأن جمود تراكيبيها الاجتماعية والاقتصادية تقف عقبة أمام التجديدات والتغيرات التي تتناول في كثير من الأحيان قيمهم وتقاليدهم الراسخة.
- ٢: تكامل مشروعات الخدمات والتنسيق بين أعمالها بحيث لا تصبح متكررة أو في حالة تضاد. وأيضاً احداث هذا التكامل بين المشروعات التي أقيمت أساساً لحل وعلاج مشكلات المجتمع.
- ٣: الاسراع بالوصول إلى النتائج المادية الملمسة ذات النفع العام للمجتمع: ويرى بعض العاملين في ميدان التنمية الاجتماعية أن يكون المدخل إلى هذا الميدان مثلاً في برامج تتضمن خدمات سريعة النتائج كالخدمات الطبية

والإسكانية. وإذا حدث وبدأ المخطط بوضع مشروعات إنتاجية في خطته الإنمائية، فيجب اختيار تلك المشروعات ذات العائد السريع، وقليلة التكاليف ما أمكن، والتي تسد في الوقت نفسه حاجة اجتماعية قائمة. وترجع هذه القاعدة إلى عامل جوهري وهام في العمل الاجتماعي وهو كسب ثقة أبناء المجتمع. ولا يمكن الحصول على الثقة بدون أن يشعر أبناء المجتمع بأن هناك فائدة أو منفعة ملموسة يحصلون عليها من جراء إقامة مشروع اجتماعي أو اقتصادي في مجتمعهم. ومن هذا المنطلق فإن الثقة في فعالية برامج التنمية الاجتماعية مطلب ضروري وجوهري لإنجاحها، وتكمن العقبة التي يواجهها المسؤولون عن التنمية الاجتماعية في مقاومة المجتمع المحلي للأفكار الجديدة، ومتى قامت الثقة في العاملين ببرامج التنمية تم كل شيء دون مقاومة وسهلت عملية الإقناع وأمكن اقتصاد وقت وجهد كبير.

٣: الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع سواء أكانت مادية أو بشرية: ويؤدي ذلك إلى نفع اقتصادي من حيث إقلاله التكلفة للمشروعات وإعطائها مجالاً وظيفياً أوسع. وتعتبر عملية الاعتماد على المواد المحلية للمجتمع من أساليب التغير الحضاري المقصود باعتبار أن ذلك يتم عن طريق إدخال الأنماط الحضارية الجديدة من خلال الأنماط القديمة، وذلك باستخدام الموارد المتاحة في المجتمع. فاستعمال الموارد المألوفة في صورة جديدة أسهل على المجتمع من استعمال موارد جديدة غير مألوفة بالنسبة له وينطبق هذا أيضاً على الموارد البشرية، فالقادة المحليين يكونون أكثر نجاحاً في تغيير اتجاهات أفراد مجتمعهم من الشخص الغريب على المجتمع حتى لو كان أكثر كفاءة وقدرة.

٤: الاستراتيجيات العالمية البديلة لتخفييف الهوة بين البلاد المتقدمة والنامية:
عقد المؤتمر العالمي للسكان في (بوخارست) عام "١٩٧٤"م والذي يهدف إلى
تقريب الفجوة بين البلاد المتقدمة والنامية وهذا هو الهدف من النظام الاقتصادي
العالمي الجديد، حيث وضع المؤتمرون مجموعة من التوصيات:

- إنهاء كل صور الاستعمار الأجنبي والسيطرة والاستغلال.
- علاقة متساوية بين الأسعار التي تحصل عليها الدول النامية لمواردها الخام
والأسعار التي يجب أن تدفعها في مقابل ما تستورده من سلع.
- نقل الموارد الحقيقة من البلاد المتقدمة إلى النامية.
- تحسين وتيسير دخول الأسواق في البلاد المتقدمة من خلال إلغاء القيود
الجمدية عليها.
- زيادة الاستثمار الأجنبي في البلاد النامية.
- تعويض البلاد النامية عن التزامات الجمارك والضرائب المفروضة على ما
تصدره البلاد المتقدمة.
- صياغة قواعد تنظم أوجه نشاط الشركات العالمية (متعددة الجنسيات) حتى لا
تتعدى الحدود.
- تطوير أساليب عمليات استخراج المواد الخام في البلاد النامية المنتجة.
- وضع الإجراءات التي تخفف عبء الديون على الدول النامية.

ثالثاً- السكان ومستويات التنمية البشرية:

يستطيع دارس السكان أن يستقيد بما يجمعه ببيانات حول ظاهرة الوفيات في
رسم جدول حياة أي جماعة أو مجتمع، يمكن بناء عليه توضيح تطور توقع
الحياة أو أمد الحياة لهذه الجماعة أو المجتمع خلال فترة زمنية معلومة. ويقاس

أمد الحياة باستخدام أساليب إحصائية تعتمد على جدول الحياة ويحسب دائماً عند الميلاد أو عند أي فئة عمرية. وهو ببساطة عبارة عن عدد السنوات التي يتوقع أن يعيشها الفرد الواحد في أي سنة معلومة. وهو يحسب باستمرار للذكور والإإناث كل على حدة. وقد تطور استخدام مقاييس توقع الحياة أو متوسط العمر المتوقع وأصبح يستعان به في تحديد مستويات التنمية البشرية في بلدان العالم. وقد تحقق هذا التطور من خلال حرص البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة منذ بداية التسعينيات من القرن العشرين على إصدار تقرير سنوي للتنمية البشرية يتم من خلاله ترتيب دول العالم طبقاً لمستويات التنمية البشرية يعتمد على دليل التنمية البشرية باعتباره مركباً من مؤشرات نمطية قابلة للمقارنة بين الدول، وتصنيف الدول إلى ثلاثة مجموعات: دول ذات تنمية بشرية عالية وأخرى ذات تنمية بشرية متوسطة وثالثة ذات تنمية بشرية منخفضة.

ودليل التنمية البشرية عبارة عن مقاييس نسبي مركب من ثلاثة مؤشرات هي:

١- العمر المتوقع عند الميلاد.

٢- معدل القراءة والكتابة للبالغين.

٣- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي معبراً عنه بالدولار.

ويلاحظ أن المؤشرين الأول والثاني لهما صفة الرصيد ويعكسان أوضاع الصحة والتغذية والمعرفة في الدولة، أما المؤشر الثالث فيعبر عن قدرة الفرد على الحصول على الموارد الالزمة لحياة كريمة.

تتبع أهمية التنمية البشرية من أهمية دور العنصر البشري في التنمية، فالتنمية ترتكز على الإنسان الذي يعد جوهر التنمية ومحورها الرئيسي فهو الذي يتحققها والذي يجيء ثمارها، وعطاءه الوعي والمدروس والمخطط يعوض النقص النسبي

في الموارد الطبيعية وحسن إدارته تزيد من قدرته وحرصه على التفوق والإبداع، كما أن نجاح استراتيجية التنمية يتوقف على مدى ملائمتها للظروف والمعطيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبشرية ومدى تمنعها بالمرونة والاستجابة للمتغيرات من هذه الظروف والمعطيات وتوافر الكفاءات التي تقوم على إدارة التنمية لتحقيق أهدافه المنشودة.

كما تبع أهمية التنمية البشرية أيضاً من نظرتها التكاملية والشمولية لجوانب وأبعاد التنمية؛ فنماذج التنمية المتمحورة حول الأهداف الاقتصادية السلعية والنقدية، وما ارتبط بها من مفاهيم وسياسات واستراتيجيات، لم تتجز ما كان مرجواً منها في تحسين أحوال البشر، ولم تتحقق ما افترضته من أن عوائد النمو الاقتصادي سوف تتسلط خيراتها على مجمل السكان؛ بل كان من آثارها الاجتماعية ما حدث من توسيع الفجوة بين الأثرياء والفقراء والمعدومين، ومن تكدس حضري، جاء نتيجة للهجرة من الريف إلى المدينة، التي انتشرت حولها مساكن العشش، والصفائح، وغيرها من المساكن العشوائية، وتوسعت مجالات الانحراف والجريمة والمخدرات، ومختلف صور التلوث البيئي. أضاف إلى هذا تنامي مشكلات البطالة والإغتراب والتطرف، وضعف مقومات الانتماء والمشاركة في مجريات السياسة العامة، أو الجهود الطوعية المحلية، وانتهى الأمر في معظم الحالات إلى انحسار في عوائد التنمية، وضعف معدلات الأداء الاقتصادي ذاته.

وفي مصر - على سبيل المثال - ظهرت دراسات تبين مدى الخسارة المادية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني نتيجة لانتشار مرض البليهارسيا لدى الفلاحين وسكان الريف عامه، كذلك ظهرت دراسات تبين مدى الخسارة المادية في تغيب

العمال عن العمل في المصانع من جراء انتشار الأمراض المهنية أو الأمراض المعدية، وفي هذا السياق يقال إن إطالة متوسط عمر الفرد تعني مزيداً من السنوات لدى قوة العمل؛ مما يؤدي إلى الإفادة من مهاراتها وخبراتها في عمر إنتاجي أطول، وهذه النظرة الاقتصادية ذاتها هي التي أدت إلى ظهور دراسات متعددة في كثير من الأقطار الصناعية حول اقتصاديات التعليم لكي تؤكد أن الإنفاق على التعليم هو استثمار اقتصادي (تنمية للموارد البشرية) له عائد مادي على الفرد والمجتمع. وركزت الكثير من الدراسات على الأبعاد الخطيرة لإهمال البعد البشري في التنمية، وترى في هذا الأهمال أساساً لفشل السياسات التنموية وتدعو وبالتالي، كي تستقيم هذه السياسات، إلى وضع العنصر البشري في بؤرة اهتماماتها بوصفه ليس فقط وسيلة أو صانعاً للتنمية، بل وغاية التنمية ومحورها. فالإنسان هو محور التنمية، التي ترتكز على توفير حقوقه الإنسانية، وصيانة كرامته المستمدة من الوفاء بحاجاته في الطعام والشراب والملابس والصحة والضمان الاجتماعي وحريرته في التعبير، ومن خلال المشاركة في حركة مجتمعه وعمرانه، ويقتضي ذلك العمل على تنمية مختلف طاقاته البدنية والعقلية والاجتماعية والروحية والمهارية والإبداعية. وإذا كانت هذه هي أهم . فإذا كان الإنسان هو محور التنمية التي تستهدف تنمية طاقاته واستمتاعه بحقوقه، فإن الإنسان في الوقت ذاته هو محور التنمية، وفاعلاها، ومنظماها، وسائلها، ومطوريها، ومجددها، ومبدع سياسات وإجراءات بديلة في تغيير نمط تلك التنمية، ومعدلات انجازها الحالية، وهكذا يقع الإنسان هدفاً ووسيلة لجهود التنمية وسياساتها، فهي تنمية الإنسان لذاته المطلقة، وتنمية في الإنسان ذاته، ومن أجله ومن خلاله. كما أن التجارب الإنمائية الحديثة تؤكد على ضرورة

تركيز المزيد من الاهتمام على الصلة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية وذلك لأسباب أهمها:

- أن كثيراً من بلدان العالم الثالث سريعة النمو تكتشف الآن أن ارتفاع معدلات نمو الناتج القومي الإجمالي لم يحد من الحرمان الاجتماعي والاقتصادي الذي تعاني منه شرائح كبيرة من الناس.
- بل إن الدول الصناعية تدرك الآن أن الدخل المرتفع لا يحميها من سرعة انتشار عدد من المشكلات الاجتماعية.
- برهنت بعض الدول المنخفضة الدخل عملياً على أنه من الممكن تحقيق مستويات مرتفعة من التنمية البشرية باستخدام الماهر للوسائل المتاحة لها لتوسيع نطاق القدرات البشرية الأساسية.
- إن الأزمة الاقتصادية في الثمانينيات من القرن الماضي قد أدت إلى تحجيم جهود التنمية البشرية في كثير من البلدان النامية. كما توضح أهمية التنمية البشرية من دورها الفعال في التنمية الاقتصادية:
 - (١) التركيز على الاستثمار في الصحة والتعليم والمهارات والمعرف يمكن الشعب من المشاركة في عملية النمو الاقتصادي، حيث تقود عمليات التنمية الاقتصادية عاملة ماهرة ومدرية ومحظوظة.
 - (٢) إن التوزيع الأكثر عدلاً للدخل والأصول أمر بالغ الأهمية لخلق صلة وثيقة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية. فإذا حدث توزيع غير متكافئ تفشل التنمية.
 - (٣) تمكنت بعض البلدان من إدخال تحسينات كبيرة في التنمية البشرية حتى في حالة عدم وجود نمو اقتصادي جيد، ولكن مثل هذه التجارب عادة ما تكون

غير مستدامة ما لم توسيع القاعدة الاقتصادية بما يكفي لدعم القاعدة الاجتماعية.

(٥) تمكين الناس وخاصة النساء هو طريقة أكيدة لربط النمو الاقتصادي بالتنمية البشرية في الواقع، والتمكين ينبغي أن يشمل جميع جوانب الحياة، حتى يمكن الناس من ممارسة خياراتهم في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، مما يدفع بطبقات المجتمع غير المستمرة إلى استثمارها في إحداث التنمية والمشاركة فيها وجنى ثمارها.

ونظراً لأهمية موضوع التنمية البشرية في العصر الحديث هناك من يطرح منهج التنمية البشرية كأحد أهم المناهج في تحقيق التنمية الاقتصادية تكمن بالنسبة لها ليس في نقص رؤوس الأموال، قدر ما هي نقص في معدلات التنمية البشرية وبالذات في مجال توفير المهارات التي توفرها أنظمة التدريب والتعليم في المجتمع ، والإنتاجية المرتفعة والتي توفرها ثقافة وقيم العمل السائدة في المجتمع. وهناك من يرى أن تجربة اليابان ودول جنوب شرق آسيا تعود إلى سياساتها في مجال التنمية البشرية.

رابعاً - العلاقة المترادلة بين السكان والتنمية في بلدان العالم النامي:
يعتبر موضوع التنمية من أكثر الموضوعات شيوعاً في الكتابات سواء الاجتماعية أو الاقتصادية، وخاصة تلك الكتابات التي تهدف إلى رسم خطط محددة بطريقة عملية منظمة للارتفاع بالمجتمعات، هذا وقد أصبح موضوع التنمية يمثل مكان الصدارة والاهتمام في العلوم الاجتماعية، وتزداد أهميته بالنسبة لدفع عجلة التقدم والإزدهار فيها، فلا شك أن الأخذ بطرق

وسائل التنمية هو الطريق الرئيسي لأى مجتمع ينشد رفع مستوى معيشة أفراده فى كافة المجالات.

فالتنمية ليست مراحل طبيعية يمر بها المجتمع، وإنما هي مسألة تخطيط ودراسات ووسائل محددة لتحقيق التنمية بصورة أسرع وأفضل، والإنسان هو محور ومنطلق عملية التنمية، وهو أيضاً البداية والنهاية، والوسيلة والهدف، فالتنمية هي قضية شاملة، عناصرها وجوانبها لابد وأن تكون متكاملة لأن قضايا الإنسان شاملة ومتكلمة ولا يمكن تجزئتها.

والتنمية تستهدف أساساً إعادة بناء المجتمع بشكل متكامل ومتناقض في مجالات الحياة كافة، وذلك عن طريق خلق علاقات اجتماعية إنسانية جديدة وتحسين وتطوير القائم منها فعلاً، كما تقوم على أساس توفير الفرص المتكافئة أمام المواطنين للمشاركة الجماعية لإشباع حاجاتهم المختلفة من جهة ونشر العدالة والمساواة بينهم من جهة أخرى.

كما أن عملية التنمية هي عملية تغيير لأنماط الإنتاج السائدة (قوى وعلاقات الإنتاج) وتحديثها في المجتمع، بهدف تحقيق أقصى إشباع ممكن لاحتياجات هذا المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وذلك على ضوء متغيرات واقعية تاريخية ومعاصرة ساهمت وتسهم في تكوين البناء الاجتماعي الكلى للمجتمع، وفي تحديد إيديولوجية التنمية وفلسفتها وإجراءاتها، كما تحدد طبيعة وشكل العلاقات الدولية بين هذا البلد والبلدان الأخرى.

خامساً - عوامل الاهتمام بالعلاقات المتداخلة بين السكان والتنمية:

(١) نمو سكان العالم:

كشفت الاتجاهات الديمografية عن زيادة غير مسبوقة في نمو سكان العالم حيث بلغت عملية النمو السكاني العالمي ذروتها، ومن هنا أجمع الباحثون على أنه لا يمكن الإبقاء على المستويات الحالية لنمو السكان، فوافق بعض الباحثين على أن النمو التكنولوجي والعلمي لنمو السكان لا يتحمل أن يكون قادراً على أن يوفر لهؤلاء السكان مستويات المعيشة التي تعتمد على الاستهلاك العالمي للطاقة، ولم يوافق كثير من الباحثين على هذا الرأي، ومن هنا ظهرت المعضلة وبدأت قضية العلاقات المتداخلة بين السكان والتنمية تشغل اهتمام الباحثين. لقد صاحبت عملية التنمية في مراحلها المبكرة زيادة نمو السكان بسبب تحسن مستويات المعيشة ومن خلال الانخفاض السريع في معدلات الوفيات زادت معدلات نمو السكان وثبتت معدلات المواليد كل تلك تمثل جوانب في عملية التحول الديمografي، كذلك زيادة معدلات التعليم وارتفاع مكانة المرأة والتغيرات في وظائف الأسرة تؤدي إلى خفض معدل الخصوبة، وكل تلك الأسباب نبهت نحو ضرورة فهم العلاقات المتباينة بين السكان والتنمية.

(٢) التحول الديمografي (السكاني) في الدول النامية: وهي الخوف من الزيادة ومقدارها في عدد السكان في البلاد النامية مقارنة بمعدلات النمو السكاني في البلاد المتقدمة، الأمر الذي قد يتربّط عليه مشكلات، وإن دخول البلاد النامية مرحلة الانخفاض السريع في معدلات الوفيات يعتبر مصدر أثار الاهتمام بالعلاقة بين السكان والتنمية.

(٣) تزايد المشكلات السكانية وتتنوعها: الاهتمام بمشكلات السكان بدأ بالقلق من الخصوبة والنمو المتزايد ثم أتسع هذا الاهتمام ليشمل جوانب أخرى من المشكلات السكانية، وبخاصة معدلات الوفيات المتباينة ونسبة الإصابة

بالأمراض ومشكلات توزيع السكان، ثم مشكلات نوعية السكان ومشكلات فئات سكانية مثل كبار السن والشباب والنساء، ومشكلات القوة العاملة والاستخدام والبطالة، ومشكلات عدم التجانس السكاني والاختلافات في العرف والسلالة والدين والقيم وأسلوب الحياة في علاقتها بالفرص المتباينة وغير ذلك مثل ارتباط السكان بالموارد الطبيعية والغذاء وتدور البيئة.

(٤) الهوة بين البلد المتقدمة والنامية: لم تستطع البلد النامية تقليل الهوة التي تفصل بينها وبين البلد المتقدمة، وقد اتسعت هذه الهوة نتيجة للنمو السكاني السريع في البلد النامية، حيث يرتبط النمو السكاني بزيادة الحاجات الخاصة والمتطلبات في مجالات الغذاء والصحة والتعليم والإسكان وغيرها، وهي احتياجات جوهرية خاصة في البلد النامية، وتزايد الاحتياجات التي يتسبب فيها نمو السكان في البلد النامية لا تماثل الزيادة في القدرة الإنتاجية التي تكفي لرفع أو الاحتفاظ بالمستوى المعيشي، فأثارت المخاوف وأخذ ينظر إلى مشكلات تنمية البلد الفقيرة باعتبارها أحد التحديات الرئيسية التي تواجه العالم فأخذ المجتمع الدولي يركز اهتمامه على نحو متزايد بالجهود التي تعجل بالتنمية وعلى محاولات تخفيف التباين (الاختلاف) بين البلد المتقدمة والنامية ومحاولة تقليل الهوة بينهما وذلك من خلال دراسة العلاقات المترادفة بين السكان والتنمية حيث ظهر ما يسمى بفكرة (النظام الاقتصادي الجديد) والهدف منه تقليل الفجوة وسدتها بين البلد المتقدمة والنامية.

(٥) الاختلاف في الرأي حول العلاقات المترادفة بين السكان والتنمية: على الرغم من أن مسألة العلاقات المترادفة بين الاتجاهات بين السكان والتنمية قد شغلت اهتمام الباحثين إلا أنهم لا يزالوا يختلفون في الرأي حول هذه المسألة وقد

يكون ذلك بسبب تعدد مشكلة العلاقة بين السكان والتنمية نتيجة لاختلافات الكبيرة في الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسكانية بين بلاد العالم، ونتيجة لأن الخبرة مختلفة في بلاد العالم حول التنمية والسكان، ونتيجة لاختلافات الكبرى في بعض الخصائص الجوهرية في الدافعية والنقدية والنظم والظروف السياسية لمجتمعات العالم، نظرة الباحثين من زوايا مختلفة ووجهات نظر متباعدة، ومع ذلك أمكن حصر مجموعة من وجهات النظر من المواقف المتعارضة:

- الرأي القائل بأن معدلات النمو السكاني العالية والحالية تشكل عقبة في طريق التنمية الاجتماعية والاقتصادية ويصعب التغلب عليها.
- الرأي الثاني أنه مع سياسات اقتصادية اجتماعية يمكن أن يكون للعدد الكبير من السكان فائدته أو على الأقل لا يمثل عقبة أمام التنمية.
- الرأي الثالث يأخذ بالرأي الأول والثاني فإذا كان عدد السكان كبير في المجتمع يساعد في التنمية بشرط إذا كان عدد السكان مقىن بحيث لا يصبح انفجار سكاني وهو عال مسرع لعمليات التنمية، فهو يأخذ بأن المعدلات العالية للزيادة السكانية عقبة في طريق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وهذا الاختلاف في الرأي حول مسألة العلاقة المتبادلة بين السكان والتنمية يمثل أحد عوامل الاهتمام بهذه المسألة.

سادساً- مفهومات تصور متغيرات السكان والتنمية:

إذا نظرنا إلى دراسة السكان باعتبارها أحد ميادين علم الاجتماع ، لاحظنا أنها دراسة تتمتع بطابع تميز وخواص فريدة حيث أنها لم تتمو كفرع خاص نتج عن التطور الذي طرأ على ميدان علم الاجتماع بوجه عام ، بل هي على العكس من

ذلك تعتبر أقدم من علم الاجتماع ذاته ، حيث أنها ظهرت ونمط من أصول ومصادر متعددة من الاقتصاد والإحصاء والطب والبيولوجيا ، ثم ما لبثت أن أصبحت بالدرج أكثر ارتباطا والتتصاقا بعلم الاجتماع. مفهوم السكان لا يقتصر على معرفة حجم السكان أو تكوين السكان وإنما ممتد بما يسمى رأس المال البشري (التنمية البشرية)، وبهذا يكون المفهوم أوسع يتعلق باستثمار الموارد البشرية وتكون رأس المال البشري بالإضافة إلى جانب آخر جوهري في السكان يتعلق بالقوة العاملة والمشاركة .

وبذلك يتضح أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة تؤدي إلى خفض معدلات الخصوبة والنمو السكاني في العالم؛ حيث إن مستقبل النمو السكاني في العالم مهم لرفاهية الإنسان في المستقبل والتفاعل مع البيئة الطبيعية.

فيتمكن خفض النمو السكاني في العالم من خلال التنفيذ الكامل لأهداف التنمية المستدامة الصحية والتعليمية والاقتصادية وغيرها، ولهذه الاهداف عواقبها المباشرة وغير مباشرة على اتجاهات الخصوبة والوفيات في المستقبل ، فأهداف التنمية المستدامة تتضمن أهداف كمية محددة بشأن الوفيات والصحة الانجابية والتعليم لجميع الفتيات ولذا ستؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على الاتجاهات الديموغرافية المستقبلية فقد أجرى GUY J. ABEL دراسة حول أن يؤدي تحقيق أهداف التنمية المستدامة إلى خفض معدلات الخصوبة والنمو السكاني في العالم، واستند على نموذج متعدد الأبعاد للديناميكيات السكانية الذي يقسم السكان حسب العمر والجنس ومستوى التعليم مع الفروق التعليمية في الخصوبة والوفيات، وترجم هذه الأهداف إلى سيناريوهات سكانية لأهداف التنمية المستدامة، واستنتج أن أحجام السكان سوف تتراوح بين ٨,٢ و ٨,٧

مليار في عام ٢٠٠٠، ووجد أن هذه التنبؤات تقع خارج نطاق التنبؤ بنسبة ٩٥% الذي قدمته التوقعات السكانية الاحتمالية للأمم المتحدة لعام ٢٠١٥ ففترات التنبؤ هذه ضيقة جدًا بسبب وجهة النظر القائلة بأن الديموغرافيا ليست مصيرًا وأن السياسات يمكن أن تحدث فرقاً حاسماً وعلى وجه الخصوص، فيمكن للنقد في تعليم الإناث والصحة الإنجابية ووسائل منع الحمل أن يسهم بشكل كبير في الحد من النمو السكاني في العالم، وأثبتت أنه حتى في ظل مجموعات متطابقة من مسارات الخصوبة الخاصة بالتعليم أنه يمكن لسيناريوهات التعليم المختلفة وحدها أن تؤدي إلى تباين يزيد عن مليار في حجم إجمالي سكان العالم بحلول منتصف القرن، فيكون لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (التعليم والمساوة بين الجنسين والصحة الإنجابية والقضاء على الفقر) فوائد عظيمة حيث إنها تمكن الناس من اختيار أحجام عائلية أصغر

❖❖❖

المبحث الخامس الخصوبة والتربية السكانية

أولاً- ماهية الخصوبة:

تعد الخصوبة ظهر من مظاهر السلوك الإيجابي، ويقصد بالخصوصية السكانية عدد المواليد الأحياء في أي مجتمع سكاني وهي إحدى المكونات الرئيسية الثلاثة التي تقرر معدل النمو السكاني إلى جانب الوفيات والهجرة. ومن ثم فهي تؤثر في مجلـم البنية الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية للسكان وفي هجرتهم وتوزيعهم الجغرافي. وللولادة عامل بيولوجي أكثر تعقيداً وأصعب دراسة من عوامي الوفيات والهجرة بسبب تعدد مؤثراتها وتنوعها وتنبذتها، وتقاس الخصوبة السكانية من إحصاءات المواليد ، ويعرف معدل المواليد بأنه عبارة عن تراكم ملايين القرارات الفردية المتعلقة بإنجاب أو عدم إنجاب أطفال. وعلى ذلك فعندما نطلق على مجتمع ما أنه مجتمع مرتفع الخصوبة فإننا نقصد أن معظم النساء في سكان هذا المجتمع ينجبن الكثير من الأطفال، وعندما نطلق على مجتمع ما أنه مجتمع منخفض الخصوبة فأنا نقصد أن معظم النساء فيه تجب عدداً قليلاً من الأطفال، ومن الطبيعي أن نجد في المجتمع مرتفع الخصوبة بعض النساء ينجبن عدداً قليلاً من الأطفال، وكذلك العكس في المجتمعات منخفضة الخصوبة نجد أن عدداً قليلاً من النساء ينجبن عدداً كبيراً من الأطفال.

ويفرق دارسو السكان عند تناولهم لموضوع المواليد بين الإنجاب أو النسل أو الخصوبة وبين القدرة البيولوجية على الحمل والولادة أو الخصوبة الحيوية على أساس أن الأولى هي عملية الإنجاب فعلاً، ونسبة الإنجاب هي نسبة المواليد الأطفال للنساء في سن الحمل. أما الخصوبة الحيوية سواء تزوجت المرأة أم لم تتزوج أو لأنها تمنع الحمل، أو لأنها تجهض نفسها وهي غير المرأة العقيم. فيقصد بالخصوصة الإشارة إلى عدد المواليد الأحياء الذين ينجبهم سكان مجتمع ما. وينبغي التمييز بين الخصوبة والقدرة على التوالد، وهي القدرة البيولوجية أو الفسيولوجية للمرأة على الحمل والتوليد، والتي تبدأ غالباً في سن الخامسة عشرة وتنتهي في سن التاسعة والأربعين، وإن كان لا يوجد إجماع كامل بين المتخصصين في مجال الطب حول السن الذي يتوقف عنده الإنجاب.

وتستمد بيانات الخصوبة من ثلاثة مصادر :

١- الإحصاءات الحيوية من نظام التسجيل الحيوي.

٢- التعدادات السكانية القومية.

٣- المسوح السكاني القومية بالعينة.

ثانياً- التحليل الاجتماعي للخصوصية:

(١) الخصوبة والأسرة:

على ضوء ما انتهت إليه تحليلات الأسرة في الريف والحضر من حيث حجمها ونمطها وعناصر بنائها من علاقات وأدوار ومراكز وسلطة ووظائفه وتغيرها... الخ، تبلورت نتائج تميز بين أنماط معينة للأسرة ذات البناء الاجتماعي المتميز والوظائف المتميزة تنتشر أكثر من غيرها في المجتمعات الريفية في مقابل أنماط مغایرة للأسرة تنتشر في المجتمعات الحضرية تمكناً من

تقسيم السلوك الإيجابي والخصوصية في الريف وزيادة معدلها على نظيره في الحضر على النحو التالي:

- أ- تختلف الأسرة كجماعة مكونة من الزوج والزوجة وأولادهما غير المتزوجين الذين يقيمون في سكن واحد عن العائلة كجماعة تقيم في سكن واحد ولكنها تتكون من الزوج والزوجة وأولادهما الذكور والإإناث غير المتزوجين والأولاد المتزوجين وأبنائهم وغيرهم من الأقارب كالعم والعمة والابنة الأرمل والذين يقيمون في نفس السكن ويعيشون حياة اجتماعية واقتصادية واحدة تحت إشراف رئيس العائلة من حيث:
- أن حجم الأسرة يصغر عن حجم العائلة.
 - أن وجود الأسرة يتعدد في المدينة ووجود العائلة يتعدد أكثر في القرية.
 - أن الأسرة هي الجماعة القرابية الوحيدة في مجتمع المدينة.
 - أن العائلة بالنسبة للقرية - انتماء عدة عائلات إلى أصل أو جد واحد - تمثل أصغر جماعة قرابية في القرية.

ب- ويتحقق انتشار العائلة ذات الحجم الكبير والروابط القرابية المتعددة ونمطها الممتد عدداً من الوظائف في المجتمع الفروي لا تستطيعه الأسرة بالمعنى السابق. فهي تحقق لأبنائها الأمان الاقتصادي والاجتماعي الذي يحتاجونه ولا يجدونه لدى غيرها من النظم، إذ يحتاج العمل الزراعي في الريف باعتباره النشاط الأساسي والمميز للحياة الريفية إلى عدد كبير من الأيدي العاملة. وبما أن الأسرة هي الوحدة الاقتصادية والإنتاجية في هذا المجتمع فإنه كلما كان حجم أعضائها كبيراً كلما زاد دخلها وتمكنها ذلك من توفير الأمان الاقتصادي والاجتماعي لأعضائها.

ج- يعلق على الزواج باعتباره الطريق القانوني السليم لإنشاء الأسرة في المجتمع وعلى الأطفال باعتبارهم ثمار هذه الرابطة القانونية أهمية اقتصادية كبيرة في المجتمع الريفي. إذ تشارك الزوجة بكثير من العمليات الإنتاجية داخل المترن وخارجها وتساعد بذلك زوجها على توفير موارد العيش والحياة لأسرتها. ويعمل الأطفال في سن مبكرة في الريف خاصة وأن العمل الزراعي يتطلب أيدي عاملة كثيرة ورخيصة وغير مدربة، وبدلاً من أن يكون الأطفال عبناً اقتصادياً يصبحون قوة اقتصادية يعاونون والديهما مما يزيد رغبتهما في إنجاب الكثير من الأطفال.

د- يتميز البناء الاجتماعي للأسرة في الريف بأنها أسرة أبوية يحتل فيها الذكور مركزاً أعلى ويتمتعون بالسلطة، حيث يعيش الأبناء المتزوجين مع رب الأسرة في نفس السكن في حين تتنقل الفتاة المتزوجة من منزل أسرتها وتفصل عنهم بمجرد زواجهما إلى بيت زوجها، خاصة إذا ما تزوجت من غير الأقارب. ويحمل الشاب الذكر اسم الأسرة ويتحقق استمرارها في حين تتبع الفتاة زوجها بعد زواجهما. ويتحقق الأولاد الذكور نوعاً من الضمان الاجتماعي لوالديهم لأنهم يكونون مسئولين عن الكبار في حالة المرض والشيخوخة وعن الإناث وإعالتهم في حالة الترمل وغيرها.

هـ- تتحدد مكانة المرأة في الأسرة الريفية بناءً على ما تقوم به من أدوار باعتبارها زوجة وأم وترتبط هذه المكانة بوظيفتها الإيجابية في الأسرة وبعد الأطفال الذكور الذين تتجبهم في حياتها. فترتفع مكانة الزوجة الخصيبة التي استطاعت أن تتجه عدداً كبيراً من الذكور وتقل مكانة الزوجة العقيمة أو التي لم تتجه في حياتها غير الإناث وينخفض وضعها في الأسرة ويعرضها ذلك للطلاق أو لزواج

زوجها من أخرى. وتتسم مكانة المرأة عموماً بالتبعية لزوجها فهي تخضع لسلطة الزوج وتقوم بما يسند إليها من أدوار أخرى في نطاق الأسرة.

و- يسهم انتشار نمط الأسرة الممتدة أو العائلة في الريف في التقليل من عبء التنشئة الاجتماعية الذي يتحمله الوالدان، ويجعل مسؤولية تربية الأطفال مشاعاً بين عدد كبير من البالغين في نطاق هذه الأسرة، ويجعل الأم تقصر على مسؤوليتها الأسرية في الإنجاب ويخلصها من الشعور بالتناقض بين الأدوار أو بالضغط الاجتماعي التي قد تشعر بها في نطاق الأسرة، ونتيجة لمشاركةها في غير ذلك من نشاطات خارج نطاقها كما هو الحال في المجتمع الحضري.

ز- تميز الأسرة في الريف بتمسكها بمجموعة من القيم التي توجه حياتها وسلوكها في مختلف جوانب هذه الحياة. إذ كان من نتائج انتشار قيم الزواج المبكر بالنسبة للإناث وقيم العمل في الأرض بالنسبة للذكور أن قل الإقبال بين الريفيين على تعليم البنات وزاد الإقبال على إنجاب الذكور كما كان لانتشار قيم الاعتقاد بالقدر بين الريفيين أثره في الميل بعيداً عن الجهد الوعي لضبط حجم الأسرة ولعدم الأخذ بالأساليب الصحية التي تقلل من فرص المرض أو التعرض للوفاة.

(٢) السلوك الإيجابي والطبقات الاجتماعية:

أوضحنا من قبل إمكانية تفسير الخصوبة على ضوء الأسرة وأنماطها بين الريف والحضر. كذلك من المهم ربطه بالتركيب الطبقي في المجتمع أو بالمستويات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة داخله. الواقع أن دراسة العلاقة بين السلوك الإيجابي والطبقة الاجتماعية قد نبعـت من المناقشات التي تناولـت العلاقة بين

حجم الأسرة والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، والتي ربط فيها الباحثون بين اختفاء الأشكال الممتدة للأسرة وبين زيادة معدلات التصنيع والتحضر.

أ- الطبقات الاجتماعية: كان موضوع الاختلاف بين الناس إلى مستويات اجتماعية واقتصادية من أكثر موضوعات البحث في علم الاجتماع إثارة للجدل والخلاف بين الباحثين في هذا الميدان. سواء من حيث التسليم بعدم المساواة بين الناس في هذه المستويات أو حتى في تحديد الأسس التي يقوم عليها هذا الاختلاف وبالتالي كل مستوى طبقي وإمكانية الانتقال بين هذه المستويات. والطبقة الاجتماعية تمثل ظاهرة مجتمعية وحقيقة موجودة وطبيعية وهي جماعة منظمة نسبياً وتتماسك عن طريق مجموعة القيم والمعايير والمعاني التي تكمن وراء مراكزها القانوني والاقتصادي والمهني في المجتمع. ويترتب على هذا التتماسك داخلياً شعوراً طبيعياً يربط بين أفراد هذه الجماعة وعداءً خارجياً مع الطبقات الاجتماعية الأخرى. الواقع أن الطبقات الاجتماعية تعتبر مفتوحة تسمح في نفس الوقت للكثير من الأفراد إما بالدخول فيها أو الخروج منها الأمر الذي يترتب عليه حركة اجتماعية أو تنقل اجتماعية يغير الناس فيه مراكزهم رأسياً أو أفقياً.

ب- الخصوبة والطبقات الاجتماعية: يمكن أن نميز بين محاولتين بذلهما علماء الاجتماع من أجل فهم وتفسير الاختلافات في السلوك الإنجابي على ضوء الاختلافات في المستويات الاجتماعية والاقتصادية والتركيب الطبقي في المجتمع. تربط المحاولة الأولى بين السلوك الإنجابي وبين الوضع الطبقي داخل المجتمع. وتربط المحاولة الثانية بين السلوك الإنجابي وإمكانية تنقل الأفراد بين الأوضاع الطبقية داخل هذا المجتمع. المحاولة الأولى: نتجلت المحاولة الأولى

في تفسير السلوك الإيجابي على ضوء الوضع الظبي للأفراد داخل المجتمع عن مختلف نظريات السكان التي تربط بين السلوك الإيجابي وبين المستوى الاقتصادي الاجتماعي للأفراد في المجتمع أو الوضع الظبي لهم من خلال التعبير عنه بمفهوم الدخل أو المهنة وطبيعة العمل أو التعليم أو الثروة أو غيرها من الأسس التي يتميز بناء عليها الأفراد والجماعات في المجتمع فقد انطلق الباحثون يجرون الدراسات الواقعية التي تدعم أو توكل ضرورة إعادة النظر في هذه العلاقة. المحاولة الثانية: ونتجت هذه المحاولة في تفسير السلوك الإيجابي على ضوء إمكانية تنقل الأفراد اجتماعياً بين الأوضاع الظبية داخل المجتمع من نظريات السكان أيضاً وكان في مقدمتها القضايا النظرية التي أضافها (أرسين ديمون) التي أشارت إلى أن نمو السكان يسير في اتجاه الزيادة في الأقاليم التي يتسم بناؤها الظبي بالجمود ويسير في اتجاه النقصان في الأقاليم التي يسهل فيها انتقال أعضاؤها في السلم الاجتماعي.

(٣) التباين في معدلات الخصوبة والقيم ومعايير الاجتماعية:
تعد القيم من أهم العوامل المؤثرة في ظاهرة الإنجب في المجتمعات. ولكن هذا لا يعني أن القيم هي العامل الأوحد الذي يؤثر في الإنجب إذ إن هناك عوامل أخرى تؤثر في معدلات الإنجب بجانب القيم سوف نتطرق إليها لاحقاً. ولكن في البداية ينبغي أن نوضح دور القيم في الإنجب.

القيم هي مجموعة ضوابط وأحكام سلوكية تؤثر في ممارسات وعلاقات الأفراد في المجتمع وتصبها في قالب معين. ولكن القيم تتضمن على معتقدات ومفاهيم تابعة لها تتعلق بالإنجاب وتحدد الإنسان يقيم أو لا يقيم الإنجب. فمن الأفكار والمعتقدات والمفاهيم التي يجعل الفرد يقيم الإنجب هو أن الإنجب

يساعد على ديمومة العائلة وعدم انفراطها، وأن الإنجاب هو مصدر للثروة والثراء الذي تنتفع منه الأسرة وكلما زاد عدد أبناء الأسرة زادت اليد العاملة التي تستطيع أن تكسب موارد العيش للأسرة، وكلما تقلص عدد أفراد الأسرة بسبب قلة الأنجب قل عدد الأفراد المسؤولين عن كسب موارد العيش للأسرة. وهذا تحرص العائلة ولاسيما إذا كانت زراعية على إنجاب أكبر عدد من الأطفال لأن الإنجاب يزيد من حجم القوى العاملة ويمكن الأسرة من تحسين أوضاعها الاقتصادية والمعاشية. وزيادة الإنجاب لها فائدة أخرى وهي أنها تعطي القوة للعائلة على الدفاع عن مصالحها وعن أفرادها وأموالها، فكلما كان عدد أفراد العائلة كبيراً كانت العائلة قوية في الدفاع عن ممتلكاتها وأفرادها وشرفها ضد المعتدين. وهناك فائدة أخرى لزيادة عدد الأفراد هي الحصول على درجة من الجاه والاحترام والتقدير من الآخرين بسبب كبر حجم العائلة وقوتها ومكانتها الاقتصادية.

هذه هي الآراء الإيجابية التي يحملها بعض الناس عن الإنجاب. ولكن في الوقت ذاته هناك أفراد يحملون أفكاراً ومعتقدات سلبية تجاه الإنجاب منها أن الإنجاب يستهلك موارد الأسرة ولاسيما في بداية نشأة الأطفال ويستهلك في الوقت نفسه الحالة الصحية للأبوين ويحتاج إلى جهود مكثفة لتربية الأبناء وتوجيههم الوجهة الصحيحة. فضلاً عن أن الإنجاب يقيّد حريات الأبوين ولاسيما الأم بحيث تصرف جل أوقاتها في الرعاية والتربية ولا يكون لديها المتسع من الوقت في الاهتمام بنفسها أو شؤونها الذاتية، فهي لا تمارس الانشطة الترويحية ولا توازن بين أوقات العمل وأوقات الفراغ لأنها لا تستطيع السيطرة على وقتها لأن وقتها يذهب إلى أطفالها وليس لها ولا إلى زوجها، وهذا قد يسيء إلى العلاقة

الزوجية، لأن المرأة لا تهتم بزوجها بقدر ما تهتم باطفالها، إذ إنها تهمل مظاهرها الخارجي وتقصر في رعاية زوجها مما قد يسبب المشاحنات بين الزوج والزوجة التي قد تنتهي بالطلاق أو قد تنتهي بالخيانة الزوجية التي يبدأ بها الرجل عندما يكون علاقات رومانتيكية مع نساء آخريات لأنه لا يلقي الحب والحنان والعطف من لدن زوجته. لهذا نلاحظ أن هناك عدداً كبيراً من الناس يميلون إلى تنظيم الأسرة.

يتضح مما سبق أن الأفراد ينقسمون إلى قسمين من حيث القيم التي يحملونها بإزاء الإنجاب، فهناك بعض الناس يحبذون الأنجب لأنهم يحملون أفكاراً ومعتقدات إيجابية نحوه، وهناك بعض الناس لا يحبذون الإنجاب لأنهم يعتقدون بأنه ينطوي على سلبيات تتغّص حياتهم وتقض مضاجعهم. ولكن لو حلّنا قيم الإنجاب إلى عناصرها الأولية لوجدنا أنها تتطوّي على ثلاثة عناصر رئيسة هي : المعتقدات والأراء والمفاهيم والوعي والأدراك - الشعور والاحساس - الممارسة والسلوك.

إن هذه العناصر الثلاثة يكون بعضها متراصطاً ببعضٍ، فإذا كانت المعتقدات والآفكار والأراء نحو الإنجاب إيجابية أي أن الفرد يعتقد بأن الإنجاب فيه الكثير من المحسن والفوائد فإن شعوره أو أحاسيسه نحو الأنجب يكون إيجابياً أي يقول إنه يحب الأنجب ويتنماه ويريد عدداً كبيراً من الأطفال.

إذن هناك علاقة بين المعتقد والاحساس إذا كان المعتقد نحو الإنجاب إيجابياً فإن الاحساس أو الشعور يكون إيجابياً والعكس بالعكس إذا كان المعتقد نحو الإنجاب سلبياً فإذا كان المعتقد سلبياً نحو الإنجاب فإن الاحساس يكون سلبياً

أي أن الفرد يشعر بأنه يكره الإنجاب ولا يريد الذرية لأنها تنزع طبيعة حياته وتقض مضاجعه.

عندما يكون الأحساس إيجابياً نحو الأنجاب فإن الممارسة أو السلوك يكون إيجابياً أيضاً، فعندما يحب الفرد الأنجاب فإنه يمضي قدماً نحو الإنجاب أي أن سلوكه وممارسته تكون إيجابية أيضاً، فعندما يحب الفرد الإنجاب فإنه يمضي قدماً نحو الأنجاب أي أن سلوكه وممارسته تكون إيجابية فيما يتعلق بالإنجاب أي يقوم بإنجاب الأطفال ولا يتتردد عن ذلك لأن معتقداته نحو الإنجاب وأحساسه إيجابية، لذا يكون سلوكه إيجابياً نحو الإنجاب.

أما إذا كان الأحساس نحو الإنجاب سلبياً أي أن الفرد يكره إنجاب الذرية فإن سلوكه نحو الإنجاب يكون سلبياً أي يتتجنب إنجاب الأطفال ويبلغ زوجته بذلك ويتعاون معها على تجنب الإنجاب وهنا لا تتجنب الأسرة الأطفال وذلك عن طريق الامتناع عن المعاشرة الجنسية أو استعمال وسائل منع الحمل. وهكذا نلاحظ أن هناك علاقة مقاولة بين المعتقدات والاحساسيات والممارسات فيما يتعلق بالإنجاب. إذ إننا حلينا القيم إلى ثلاثة عناصر هي المعتقدات والاحساسيات والممارسات وهذه تكون مترابطة ومتقابلة بعضها مع بعض ولكن أهم هذه العناصر هي المعتقدات التي تؤثر في الاحساسيات والاحساسيات تؤثر في الممارسات والسلوك.

والى جانب تأثير القيم هناك عوامل أخرى تؤثر في الأنجاب هي : (الأوضاع الاقتصادية والمادية للأسرة - العقلية الثقافية السائدة في المجتمع - طبيعة الحوافز والمنبهات التي تقدم للأسرة فيما يتعلق بتربية الأطفال - الخدمات الإجتماعية المتاحة للأسر التي هي مؤهلة على الانجاب، كالخدمات السكنية

والصحية والإجتماعية والتربوية والتعليمية والترويحية - الطبقة أو الفئة أو الشريحة التي ينتمي إليها الفرد تؤثر في أنجابه للذرية، فمثلاً يكون حجم العائلة العمالية أو الفلاحية أكبر من حجم العائلة الوسطى أو المرفهة - عامل الاستيطان الجغرافي (ريفي - حضري) وأثره في الإنجاب إذ إن الإنجاب بين سكان الريف يكون أكثر من الإنجاب بين سكان الحضر - سن الزواج للفتى أو الفتاة، فكما كانت سن الزواج مبكرة كانت الأسرة أكثر قدرة أو قابلية على الإنجاب وكلما كانت سن الزواج متأخرة كانت العائلة أقل قدرة على الإنجاب. ونستنتج مما نقدم من معلومات أن القيم تؤدي دوراً أساسياً في الإنجاب لأنها تتطوّي على ثلاثة عناصر هي المعتقدات والاحساسات والممارسات. وهذه من حيث طبيعتها السلبية أو الايجابية تؤثر في معدلات الإنجاب تأثيراً ملحوظاً. فضلاً عن أن القيم ليست هي العامل الأوحد الذي يؤثر في الإنجاب بل إن هناك عوامل أخرى تتضاد مع القيم في التأثير في الإنجاب.

فالتبالين في معدلات الخصوبة في المجتمع لا يرجع إلى العوامل البيولوجية أو القدرة البيولوجية على الإنجاب لدى النساء في المجتمع وإنما تحكم المعايير الثقافية والقيم المتعلقة بحجم الأسرة وتكون الوحدات الأسرية - الزواج - وغيرها في مستوى الخصوبة طالما كانت هذه المعايير جزءاً لا يتجزأ من النظم الاجتماعية في هذا المجتمع ولا يجب أن تكون متناقضة أو غير متسقة معها. وعلى هذا نبدأ بتوضيح الاختلاف في معدلات الخصوبة في المجتمع ككل وفي عدد من المجتمعات في فترات تاريخية مختلفة ثم نتناول الاختلاف في القيم وأثره على الخصوبة.

١- الاختلاف في معدلات الخصوبة : بمقارنة معدلات الخصوبة في المجتمعات الأوربية والأمريكية في الفترة التاريخية السابقة على الأخذ بالتصنيع بمعدلات الخصوبة في مجتمعات أخرى متختلفة مثل سكان الأكواخ في أمريكا والهند اتضح أن هناك اختلافا في معدلات الخصوبة في المجتمع الواحد في الفترات التاريخية المختلفة وأن هناك تقاربًا بين معدلات المواليد بين مجتمعات مختلفة في ظروف حضارية واحدة. الواقع أنه يمكن تفسير هذا التباين أو التقارب في معدلات الخصوبة في ضوء المعايير والقيم الثقافية في المجتمع.

٢- أثر الاختلاف في القيم الاجتماعية والمعايير على الخصوبة:
يسلم علماء الاجتماع أنه عندما يواجهه أعضاء المجتمع مشكلة قد يكون لها نتائج اجتماعية مهمة، مثل مشكلة الإنجاب وما يتربّط عليها من نتائج مهمة على الفرد والجماعة والمجتمع فإنهم يميلون عادة إلى تكوين حل لهذه المشكلة ذو طابع معياري بحيث يصبح هذا الحل كمجموعة من قواعد السلوك في موقف معين جزءاً من مكونات الثقافة في هذا المجتمع. ويقوم أفراد المجتمع بعد ذلك بغيرها أو بتعويذ الأعضاء الآخرين على الامتثال لها من خلال التلوّح لهم بالثواب والعقاب على نحو صريح أو ضمني.

أ- قيم التوقيت المناسب للزواج: أوضحت نتائج المسوح التي أجريت على عينات من سكان الصين أن ارتفاع معدلات الخصوبة بينهم يرجع إلى تمسك هؤلاء السكان بمعيار مشترك يوجب عليهم الزواج متأخراً، لدرجة أنهم يجتهدون في سنوات الخصوبة الباقيّة على تعويض ما فانهم فتزداد معدلات الخصوبة بينهم. على عكس سكان الهند حيث اتضح أن ارتفاع معدل الخصوبة بينهم يرجع إلى الزواج المبكر إلى الحد الذي تزداد معه فرص الإنجاب مع طول مدة

الزواج. وهكذا تؤثر القيم الاجتماعية الخاصة بتحديد التوقيت المناسب للزواج على زيادة معدلات الخصوبة في المجتمع.

ب- قيم السماح بالعلاقات الجنسية قبل الزواج: اتضح أن الملكية وترتيبات العمل في عدد من بلاد غرب أوروبا في الفترة السابقة على التصنيع كانت تشجع تأجيل الزواج من أجل المحافظة على مستويات اقتصادية معينة يجب أن تتوفر لدى الزوجين لكي يتمكنا من الزواج والإنجاب. وكان لهذه الترتيبات فضلاً عن الضوابط على العلاقات الجنسية قبل الزواج أثرها في انخفاض معدل الخصوبة في هذه البلاد. في حين كان اختفاء هذه الضوابط في بعض المجتمعات غير الصناعية من بين الأسباب التي نتج عنها زيادة معدلات الخصوبة بين السكان.

ج- قيم تعويض وفيات الأطفال: المجتمعات التي تتميز بمعدل وفيات عالٍ ومتغير غالباً، يسود بين سكانها اعتقاد ضمني أو صريح بأن الكثير من أعضاء الأسرة وخاصة الأطفال سرعان ما يفقدون بالوفاة. ومن ثم تعلق أهمية كبيرة على إنجاب المزيد من الأطفال مبكراً بعد الزواج قبل أن يلقى أحد الأبوين أو كلاهما حتفهم وأيضاً حتى تكون حصيلتهما من الإنجاب كبيرة كضمان لهما في مواجهة كوارث فقد الحد الأدنى من عدد الأطفال الضروري.

د- قيم تدعيم الروابط القرابية: وجد أن المجتمعات ذات الأساق القرابية المتحدة أو المشتركة في أصل واحد أو جد واحد تؤكد على قيمة زيادة معدل الخصوبة أما المجتمعات ذات الأساق القرابية المتصلة بالنسبة وتضم وحدات أسرية نووية والتي عادة ما يحدث بينها انشقاق وانفصال فإنها تميل إلى تدعيم قيمة الخصوبة المنخفضة طالما كانت العلاقات الاجتماعية بينها أقل قوة من المجتمعات ذات الأساق القرابية المشتركة.

هـ- قيم الاعتماد على الأطفال: تتطلب مجموعة واسعة من أوجه النشاط في المجتمعات غير الصناعية أو النامية مثل نشاطات الإنتاج والاستهلاك والمساعدة في أوقات الأزمات والمرض وكبار السن وغيرها الاعتماد الشديد على الأطفال في العمل في الزراعة أو الحماية من كبار السن أو غير ذلك من المسائل الجوهرية.

و- قيم ترکز السلطة في يد الذكور: الواقع أن الدراسات التي أجريت على البناء الداخلي للأسرة في العديد من المجتمعات توضح أن تمركز السلطة في يد الذكر وسيطرته وعدم مناقشته للموضوعات والقضايا ذات الصلة بالأسرة وحجمها وتنظيمها ومشكلاتها مع الزوجة وتمسك السكان بهذا الأمر والإجماع عليه كقيمة وتقليد يضفي عليهم مكانة وأهمية له أثره في زيادة معدلات الخصوبة إلى حد كبير.

ثالثاً- ماهية التربية السكانية:

تعني التربية السكانية ببساطة تعليم السكان قضايا السكان، ويمكن التعبير عنها بأنها جهد مقصود يهدف إلى صنع الفرد المتنور سكانياً، والمتمكن علمياً وتربوياً، والتفاعل اجتماعياً. فهي مفهوم يصف الجهود والأنشطة المبذولة من قبل النظام التربوي لجعل السكان - من جميع الأعمار - على يقظة وحذر من التغيرات السكانية وعواقبها على الحياة والمجتمع، بوصفها جزءاً من العمليات الاجتماعية على النطاقين المدرسي واللامدرسي. وتتضمن التربية السكانية نقل الوعي بالمشكلات السكانية على الصعيد العالمي والإقليمي إلى مستوى يمكن الفرد والمجتمع في آن واحد من مواجهة التحديات الديموغرافية بكل انماطها.

رابعاً- أهمية التربية السكانية:

- تساعد الأفراد على تحديد طبيعة المشكلات التي لها علاقة بالسكان.
- تساعدهم على اتخاذ قرارات واعية ورشيدة ازاء القضايا السكانية، وفهم نتائج قراراتهم واعمالهم على نحو أفضل.
- تساعدهم على إدراك العلاقة المتبادلة بين التقدم الاقتصادي والاجتماعي وдинامية السكان واثر القرارات التي يتخذونها على التنمية وبالعكس.
- إسهامها في التجديد التربوي في اختيار مضممين تربويه لها أهميتها في حياة الأفراد وتطوير طرائق التدريس.

خامساً- مجالات التربية السكانية :

- ١- السكان والبيئة وال العلاقات المتداخلة فيما بينهما من الناحية الثقافية والاقتصادية والسياسية
- ٢- فهم خصائص علم الديموغرافية (علم السكان) من حيث :-[العدد والعمر والثروة والتركيب المعرفي، ومستوى التربية، وبنية الأسرة، والتوزيع السكاني المحلي، والفقر، والصحة، والهجرة، والموارد، والعلاقة المتبادلة بين التربية الأساسية والظواهر الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعي].
- ٣- ديناميكية السكان فهم الأوضاع السكانية من حيث معدلات المواليد والوفيات والخصوصية ومتطلبات العمر وموضوعات الهجرة والكثافة السكانية وغيرها للاهتمام بالتربية السكانية وخطط التنمية المستقبلية للقرن الحادي والعشرين .
- ٤- خفض معدل النمو السكاني وعلاج مشكلاته من حيث التوازن بين العدد، والموارد، والخدمات لتحقيق خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والنمو السكاني المتوازي مع التربية السكانية المستقبلية .

سادساً- مفاهيم أساسية في سوسيولوجيا السكان:

(١) السياسة السكانية:

هي الإجراءات الصريحة أو العلنية التي تتخذها حكومة ما للتأثير في حجم السكان ونمومهم وتركيبهم، وعلى الرغم من وضوح فكرة السياسة السكانية فإن الواقع لا ينم عن ذلك، إذ أن معظم الدول لا يوجد لديها سياسات سكانية علنية ومتماسكة، على الرغم من أن جميع جوانب التغير السكاني تتأثر بالإجراءات الحكومية التي يتم اتخاذها.

ويرى ستايكس أن السياسة بمثابة دليل للتحكم في العالم بدلاً من فهمه، وعند هذا الحد تتطلب السياسة السكانية وجود أهداف واضحة وصريحة، وخطة يدعمها إطار نظري حول كيفية تحقيق هذه الأهداف، وتكتفى معظم السياسات مشكلات في صياغتها وتنفيذها، فالآهداف التي يحددها القادة السياسيون تشير في الغالب إلى أهداف معزولة تم عن وعي محدود بالعلاقات المتبادلة بين العوامل، وعادة ما ترتبط أهداف السياسة السكانية بخصائص معينة للسكان كالحجم، ومعدل النمو، والتوزيع الجغرافي، وأحياناً التركيب العمري لهؤلاء السكان وتهدف العديد من السياسات طويلة الأمد إلى بلوغ المجتمع الثابت أو النمو السكاني الصافي.

(٢) كثافة السكان:

أي عدد السكان بالنسبة لكل وحدة من مساحة الأرض، أي عدد الأشخاص لكل كيلو متر مربع من الأرض وكثافة السكان في القطر تعطى فكرة واضحة عن مقدار تكثيف السكان أو تخلخلهم، كثتهم أو قلتهم، بالنسبة لمساحة المنتجة، فإذا كان عدد السكان أقل مما يحتاجه القطر لكي يعمل وينتج ويخرج خيراته قلنا

أنه مفقود للسكان، وإذا كان هذا العدد أكثر مما يحتاجه القطر قلنا إنه مزدحم بالسكان، وإذا كان هذا العدد مناسباً للقطر قلنا إن هذا القطر يسكنه العدد الأمثل من السكان.

(٣) الهرم السكاني:

لوحة أعمدة مزدوجة تبين التركيب العمري - النوعي للسكان، ويكون الهرم من مجموعتين من الخطوط البيانية الأفقية: مجموعة للإناث وأخرى للذكور، وتبيّن هذه الخطوط إما عدد أو نسبة الأشخاص في كل فئة عمرية، وإما هذا العدد أو تلك النسبة في سنوات العمر الأحادية. ولأغراض المقارنة يتم وضع الخطوط البيانية لكل نوع على جانبي المحور المركزي الذي يضم الأعمار الصغيرة في قاعنته والأعمار الكبيرة في قمته، ويضيق الشكل عند قمته. ومن هنا جاء مصطلح الهرم على الرغم من أنه ليست كل الأبنية العمرية تأخذ شكلًا هرمياً، ويلاحظ أن المجتمعات التي تتصف بالنمو السكاني السريع - حيث يكون كل فوج ميلاد أكبر من الفوج الذي يسبقه - تشبه بالفعل الشكل الهرمي، أما المجتمعات التي تتصف ب معدلات نمو منخفضة فيكون تركيبها العمري أكثر استواءً، ويتطابق التركيب العمري للمجتمع الثابت تماماً مع منحنى البقاء على قيد الحياة SURVIVAL CURVE.

ويمكن القول بصفة عامة إن الخصوبة تؤثر في التركيب العمري بدرجة أكبر من تأثير الوفيات، ويكون الهرم السكاني غير منتظم في التي تتصف بتقلبات واضحة في الخصوبة، ويمكن أن تؤدي حركات الهجرة الضخمة إلى هرم سكان أكثر تشويهاً، ويشيع استخدام الهرم السكاني في علم السكان بهدف توضيح

التركيب العمري، ويمكن إعداد هرم سكاني للجماعات السكانية الفرعية، وتظليله أو تقسيمه بغرض تقديم مزيد من التفاصيل على نفس الخط البياني.

(٥) الضغط السكاني:

هو الوضع الذي يتتصف بوجود تعارض بين حجم السكان والموارد المتاحة، وعلى الرغم من عدم دقة هذا المفهوم وشيوخ استخدامه، فإن الضغط السكاني يرتبط بمفهوم الحجم الأمثل للسكان OPTIMUM POPULATION وعندما تتجاوز أعداد السكان المستوى الأمثل (أو عندما يتجاوز معدل النمو السكاني المستوى الأمثل بتعبير أكثر دقة)، فإنه يقال حينئذ إن هناك ضغطا سكانيا، وإن هذا الضغط يزداد حدة إذا استمر النمو السكاني (أو إذا تحقق إخفاق في خفض معدل النمو).

ويستخدم مصطلح الضغط السكاني - عادة - في علاقته بالمستوى المعيشي للسكان، فالضغط السكاني يوجد عندما تؤدي الأعداد المتزايدة للسكان إلى انخفاض مستويات المعيشة مقارنة بما يحدث من تناقص هذه الأعداد.



المبحث السادس

الهجرة والزيادة السكانية في العالم النامي

أولاً- ماهية الهجرة:

تعرف الهجرة بأنها نوع من الانتقال الجغرافي أو المكاني المتضمن تغير دائم محل الاقامة الاعتيادي بين وحدة جغرافية واخرى، وبما ان بعض انواع تغير محل السكن مؤقتة ولا تتضمن تغيرات في محل الاقامة الاعتيادي لهذا فهي تستبعد عادة من الهجرة ، وهي لا تشمل حركات السكان الرحيل والهجرة الموسمية وتبدل محل السكن والذهاب والاياب للعمل والزوار والسائحون وذلك لعدم حصول تغير محل السكن. تعريف الهجرة في اطار القانون الدولي : انها عملية انتقال الافراد من الدولة الى اخرى بقصد الاقامة الدائمة فيها.

وتنقسم الهجرة الى:

١ - الهجرة الداخلية: INTERNAL MIGRATION OR IMMIGRATION

وهي هجرة الناس داخل حدود دولة معينة. تشير هذا النوع من المigrations الى الحركات السكانية داخل حدود الدولة او الاقليم وهي تحدث عادة بين منطقتين يكون احدهما مزدحماً بالسكان وفيه عوامل طاردة والثاني اقل ازدحاما و فيه عوامل جاذبة. ومن العوامل التي تؤدي إلى زيادة الهجرة الداخلية: قلة تكاليفها،

ولا تعرض القائم بها لمشاكل الدخول والخروج من دولة إلى أخرى، ولا تمثل اللغة مشكلة في القيام بها، وكذلك الاستعداد النفسي للهجرة الداخلية أكثر منه بالنسبة للهجرة الخارجية.

مزايا الهجرة الداخلية: أنها تأخذ تيارات واتجاهات عكسية، بمعنى أن مناطق طرد السكان تجذب في نفس الوقت مهاجرين إليها، كما أن مناطق الجنب السكاني تطرد السكان إلى خارجها. ويمكن تقسيم الهجرة الداخلية إلى:

- هجرة من إقليم إلى آخر أو من ولاية إلى أخرى، داخل الدولة الواحدة وبين منطقتين يحملان نفس الصفات الثقافية والحضارية.

- هجرة ريفية حضرية وهي من أشهر أنواع الهجرات وأوضحتها تلك التي يتم فيها انتقال الأفراد من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية.

٢- الهجرة الدولية (الخارجية) :

هي انتقال الناس من دولة إلى أخرى وهذا هو الاجراء المتبعة في هذه الدارسة. يشمل هذا النوع من المهاجرات الانتقال السكاني من دولة إلى دولة مجاورة أو من قارة إلى أخرى ويكون الانتقال الجغرافي عبر الحدود السياسية بقصد الاستقرار الدائم في المهاجر أو قد يكون مؤقتا، فبعض المهاجرين ما يلبثون ان يعودوا لموطنهما بعد تكوين ثروة تساعدهم على العيش في مستوى أعلى مما كانوا عليه قبل الهجرة.

٣- الهجرة الاختيارية :

هي انتقال الشخص من مكان إلى آخر واختيار طريقة عيشها وهي من أحدى بنود حقوق الإنسان كما ورد في بند (١٣) من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (ان كل شخص حر في انتقاله وأختيار المكان المناسب له للعيش فيه

ضمن حدود أي دولة ما) وتلعب العوامل الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية دوراً في هذا النوع من الهجرة

٤- الهجرة البدائية: PRIMARY MIGRATION

وهي مرتبطة بعدم قدرة الانسان في التغلب على التحديات التي تولدتها ظروف البيئة الطبيعية ، فهي ناجمة عن دافع ايكولوجي او بيئي ولما كان رد الفعل تجاه الظروف الطبيعية المتدحورة أما علاجه أو الانتقال منها حسب التكنولوجيا المتوفرة لدى الناس المعينين بالامر فان الهجرات البدائية في هذا المعنى الضيق غالباً ما تقتصر على الناس البدائيين .

٥- الهجرات القسرية والاضطرارية: COMPULSORY MIGRATION

لاتقتصر العوامل الدافعة للهجرة على الضغط الايكولوجي فقط وانما قد تساهم الدولة او المؤسسات الاجتماعية الاخرى في هذه العملية ، ومن المفيد ان نفرق بين الهجرة القسرية FORCED حيث لا يملك الاشخاص المعنيون ايota سلطة في اتخاذ القرار او البقاء ، والهجرة الاضطرارية IMPELLED حيث يملكون مثل هذه السلطة ولكنهم يميلون الى الهجرة في سبيل تحاشي كثير من الاضرار والمخاطر التي قد تترتب على اتخاذ القرار بالبقاء .

٦- الهجرة الوقتية او المؤقتة: MIGRATION FOR A SHORT TIME

وهي التي تتراوح مدتتها بين أسابيع قليلة وعدد شهور ، أو حتى بعض سنوات ، في حالة الشباب الذين يهاجرون بمقتضى عقد لقضاء مدة محددة سلفاً للعمل في أحدى شركات التعدين مثلاً، ولا يتضمن هذا النوع من الهجرة اصطحاب الأسرة انما هي هجرة فردية يقوم بها الأشخاص الذين يسكنون مدة العقد او فترة العمل وبعد انتهاء المدة يعودون الى قراهم او الى مناطقهم ففي

الهند مثلاً يهاجر العمال الموسميون وقت حصاد الشاي وفي ايطاليا يهاجر العمال الموسميون الى الارجنتين.

٧- الهجرة الطوافه: FLOATING MIGRATION

وهي تتمثل في الاشخاص الذين ينتقلون من مدينة الى اخرى يحاولون يائسين في تثبيت اقدامهم فيها، وقد لاحظ ديشموك DESSHUMUKH في دراسته عن دلهي ان ٦٥ % على الاقل من المهاجرين قد جربوا حظهم في البداية في عدد من المدن يتراوح بين ١٥-٦ او اكثر .

٨- الهجرة الجماهيرية الواسعة: COLLECTIVE MIGRATION

تتميز هذه الهجرة بكثرة عدد المهاجرين الذين يقدر احياناً بالملايين وبعض انواع من هذه الهجرات تتدخل غالباً مع بعضها ، فالهجرة الواسعة قد تكون في مرحلة من مراحل تطورها حرجة وقد تتقلب الى اضطرارية أو حتى اجبارية احياناً .

ثانياً- دوافع الهجرة:

١- العوامل الديمografية:

ان حركات الهجرة قد تحدث غالباً بسبب النمو السريع للسكان في معظم بلدان العالم مع انخفاض ملحوظ في مناطق اخرى . اذ تواجه البلدان النامية مشكلة الكثافة السكانية والتركيب العمري للسكان وفيما يتعلق بالكثافة السكانية فهي تمثل في عدم التوازن بين عدد السكان والموارد الطبيعية ، فقد يكون عدد السكان اكبر من اللازم ، او اقل من اللازم حيث تأتي أهمية نظرية الحجم الامثل للسكان بوصفها مقياس يتعرف بواسطته على درجة الضغط السكاني . (والحد الامثل الاقتصادي للسكان هو الحجم الذي يحقق أعلى مستوى الحياة للفرد ، فإذا انخفض السكان او ارتفع على هذا الحد ينخفض معه مستوى الحياة). والزيادة

السكانية قد تعود الى تعادل معدلات المواليد والوفيات ففي البلدان النامية قد ادى انخفاض معدلات الوفيات مع ارتفاع معدل الخصوبة الى خلق هيكل عمرية شابة حيث يتراوح معدل اعمار نسبة كبيرة من السكان ما بين (١٥-٢٥) سنة وهذا يؤدي الى وجود احتياطي كبير في قوة العمل جاهزة لدخول سوق العمل من دون زيادة في فرص العمل وهذا يشكل ارتفاعاً في معدلات البطالة ، أما البلدان المتقدمة فإن انخفاض الخصوبة فيها قد يلعب دوراً مهماً في الهجرة الدولية لأن انخفاض نسبة السكان قد يخلق عجز في سوق العمل مما يتطلب الامر الاستعانة بـ(العمالة) الاجنبية لسد هذا العجز لذا فإن حدوث نقص في الملاكات الوطنية والمهن المتعددة قد يكون مبرراً وطنياً لاستيرادها من الخارج . لكن مع ذلك لا يمكن تقسيم الهجرة بين الدول على أساس الكثافة السكانية ، فالهجرة تحدث في العصر الحديث في الدول النامية (افريقيا وآسيا و أمريكا اللاتينية) وهي أقل كثافة من دول الاستقبال (أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية وكندا الخ) بأسثناء حالة تاريخية هامة تلك التي حدثت أبان النهضة الصناعية في أوروبا أما الحالات الأخرى فيلعب السكان فيها دوراً ثانوياً وغير مباشر في الهجرة .

٢- العوامل الاقتصادية:

يعد العامل الاقتصادي بوجه عام من أهم أسباب الهجرة ، إذ يسعى المهاجرين دائمًا الى تحسين أحوالهم المعيشية ،وهم يقصدون المناطق التي تتميز بأفضل الفرص الاقتصادية وأعلى المردودات . وتفيد الدراسات بأن حجم الهجرة الى قطر ما يصل الى ذروته القصوى في وقت الانتعاش الاقتصادي وتتوقف الهجرة في وقت الكساد الاقتصادي . لذا يمكن اعتبار العوامل الاقتصادية في مقدمة الأسباب لجذب المهاجرين ،حيث توجد أمثلة كثيرة على ذلك منها جذب أعداد

كبيرة من السكان في أعقاب اكتشاف مناجم الذهب في استراليا سنة ١٨٦٥ حيث ادت هذه الهجرة في السنوات ١٨٥٠ - ١٨٦٠ إلى تزايد حجم السكان بنسبة ثلاثة أضعاف من الحجم الحقيقي . وهجرة العمالة العربية والآسيوية إلى الدول العربية النفطية في أعقاب ارتفاع اسعار النفط عام ١٩٧٥ . وهناك دراسة قام بها البنك المركزي الدولي ، عزت هجرة البنغاليين لدول الشرق الأوسط النفطية إلى الاختناقات الاقتصادية التي يعني منها المجتمع البنغالي كالبطالة ومحدودية القدرة الاستيعابية للاقتصاد البنغالي على خلق فرص عمل جديدة وهذه الاختناقات أصابت جميع المجتمعات سواء كانت أوربية أو عربية مما دفع بأفرادها إلى الهجرة الخارجية بحثاً عن مستوى معيشي أفضل . ان محدودية فرص العمل وانتشار البطالة في الدول النامية ولاسيما بطالة الخريجين وشعورهم بخيبة الامل تجاه مستقبلهم من اهم اسباب هجرة الشباب في هذه الدول بحثاً عن فرصة العمل المناسبة ، فضلاً عن وجود الفجوة في التطور الاقتصادي بين البلدان النامية والبلدان الصناعية المتقدمة قد تدفع باعداد كبيرة من السكان بالتوجه إلى تلك البلدان . وتعد البطالة من اهم عوامل الهجرة في المناطق المرسلة ومن اهم نتائجها في المناطق المستقبلية وتنتشر البطالة بين السكان في الدول النامية بشكل واسع بجميع انواعها الساخرة والمقنعة والموسمية .

٣- العوامل السياسية:

عبر التاريخ اضطر الناس إلى التخلّي عن ديارهم والتماس الامان في اماكن اخرى هرباً من الاضطهاد والصراع المسلح والعنف السياسي وقد حدث هذا في كل اقاليم العالم ، وتتضمن معظم الاديان مفاهيم مثل الملجأ واللجوء والملاذ وحسن الوفادة للاشخاص المقربين . وللعوامل السياسية تاثير مباشر في الهجرة

الدولية ، فالحرب والصراعات الاهلية وعدم الاستقرار السياسي تأتي في مقدمة الاسباب ليس في التاريخ الحديث فحسب وإنما على مر التاريخ ، ومثال على ذلك هجرة الانبياء وال فلاسفة وعلماء الاغريق والمصريين القدماء والصينيين ... الخ . ومن اهم العوامل السياسية أيضاً الصراعات الاهلية عمليات القمع التي تمارسه الحكومات وانتهاك حقوق الانسان وايذاء الاقليات جميع هذه العوامل تلعب دورا في تحركات السكان في جميع بلدان العالم . وتعُد الحروب الطائفية والنزاعات الداخلية من العوامل الطاردة للهجرة ، حيث العنف الطائفي في شبه القارة الهندية ادى إلى تقسيم دولتين منفصلتين (الهند والباكستان) حيث وقع الجيشان الاكثر اثارة حوالي ١٤ مليون شخص نزحوا .

٤- العوامل الاجتماعية:

أ- النظرة الاجتماعية الى العمل: حيث تحدد القيم والعادات الاجتماعية النظرة الى بعض الاعمال بحيث تبتعد عنها الافراد او تقبل بها ، لهذا فان الهجرة في المجتمعات النامية تتحدد تبعاً لذلك ، حيث يفضل الافراد في هذه المجتمعات بصورة عامة الاعمال النظيفة ويحتقرن الاعمال الفدراة (اعمال يدوية، زراعية، حرافية)

ب- عوامل الجذب القرابية والعائلية وتسمى احياناً بـ(الهجرة من اجل الهجرة) : يعُد وجود الاقرابة والمعارف في القطر المقصود من العوامل المؤثرة في عملية الهجرة الدولية ، لأن استقرار الاقرابة في الخارج واتصالهم بذويهم يساعد في نقل صورة عن الحياة في تلك البلدان من حيث فرص العمل المتاحة ومستوى الرفاهية وما يتمتع به الفرد من الحريات السياسية والاجتماعية والدينية لذا يشجع البعض على الهجرة .

ج- الاضطهاد الديني : يعَد الاضطهاد الديني من العوامل الاجتماعية التي ولا تزال لها دور في حركة عدد من الموجات البشرية ، حيث الهروب من الاضطهاد الديني ، بسبب ما تقوم به الحكومات من عمليات القمع وكبت الطوائف الدينية لممارستها الشعائر والطقوس الدينية ، أذ حصلت كثير من الحركات الدينية نتيجة للاضطهاد الديني وقمع وممارسة النشاطات الدينية ، كما هو الحال في هجرة المسلمين في فلسطين وهجرة اليهود في اثيوبيا والهجرة الجماعية في شبه القارة الهندية .

د- الصراعات العشائرية : تشكل الصراعات العشائرية والقبلية التي تسود المناطق الريفية عوامل طرد للهجرة ، وتجعل الفرد أكثر استعداداً للهروب من بيئته الاجتماعية غير القادرة على ضمان الاستقرار والأمن والسكينة لسكنها مثلاً تستطيع المناطق الحضرية .

هـ- عامل المحاكاة والمباهاة والتظاهر : وهي عوامل جذب تشجع الأفراد على الهجرة بداعي التظاهر والاستعلاء الذي يظل لصيقاً بسكان المناطق الحضرية أو المجتمعات ((المتحضرة)) قياساً لسكان المناطق الريفية والمجتمعات او (الدول) الأقل تحضراً.

و- الحيوية الكبيرة وتأكيد الذات والشخصية الفاعلة والنزعـة الفردية .
ـ ٥ـ الأنظمة التعليمية :

يعتبر التعليم من العوامل الطاردة والجاذبة للهجرة ، ويساهم في عملية تحرك السكان ، اذ تعتبر الجامعات في جميع الدول الصناعية المتقدمة مركزاً الاستقطاب للطلاب في جميع انحاء العالم وذلك بسبب ما توفرها من فرص التعليم الأفضل ، لذا يحفز الناس بالانتقال إليها وأحياناً الاستقرار فيها . فضلاً

عن ذلك ان الانظمة التعليمية في البلدان النامية تعتبر من العوامل الطاردة التي تدفع الافراد للهجرة ، كونها تعاني من سلبيات كثيرة ، منها ارتفاع معدلات التسرب فيها وانعدام التوازن بين الاختصاصات الاكاديمية والمهنية ، والنقص في الملاكات التدريسية والاجهزة العلمية والابنية المتخصصة للتعليم .

تعاني الدول النامية من التبعية العلمية ، اذ تقوم هذه الدول بتطبيق النظم والمناهج الدراسي الخاصة بالمجتمعات الغربية المتقدمة التي لا يتلاءم مع حاجات التنمية الاقتصادية للبلدان النامية، فضلا عن ضعف او ندرة لامكانيات المادية ، وانعزال اكاديمي (التريسي) وندرة المصادر ، وتغفل البروفراطية والروتين في مراكز بحوث الجامعات وانعدام او ضعف التنسيق بين مختلف العلوم ، جميع هذه الامور تتعلق بالنظام السياسي في هذه البلدان ودورها السلبي ثالثا- نتائج الهجرة:

الهجرة تكلف مناطق الاستقبال وتزيد من أعبائها الاقتصادية ، فبالإضافة لما تتحمله الدولة من أجور الانتقال (كاستراليا) هناك أعباء تجهيز المساكن والأراضي والخدمات المتعددة للمهاجرين الجدد ، كما تحظى مناطق الجذب علي العناصر الشابة القادرة علي العمل و تستنزف من مناطق الطرد مما يعرف باستنزاف العقول وهكذا تفقد تلك المنطقة ثمرة غرسها باستمرار و تتعرض للفقر السكاني و فقدان العمالة المتقدمة والماهرة.

ليست الهجرة في كل الأحوال ذات نتائج سلبية علي سكان المنطقة الأصلية فقد ترفع مستوى المعيشة لقلة الضغط السكاني علي الموارد المحلية والخدمات المتوفرة وتخفي البطالة وكذلك الفائدة من التحويلات المالية من المهاجرين وإلي أسرهم. من النتائج السلبية ، هجرة سكان المناطق المختلفة والغير مدربين إلي

المدن حيث يشكلون عبئاً اقتصادياً واجتماعياً وفي الأغلب يهمنون علي وجوهم يتضورون جوعاً في المدن. ومن نتائج الهجرة الداخلية:

- ١ - ينقص حجم العمالة في الريف نتيجة لموجات الهجرة إلى المدن.
- ٢ - يتركز العمال في المدن والإنتاج الصناعي وهي إحدى فروع الإنتاج العديدة نتيجة لموجات الهجرة المتزايدة من الريف إلى الحضر، مما يتربّط عليه اختلال التوازن بين مختلف فروع الإنتاج والخدمات وعدم التناسق بين القوى التي تعمل على تطوير المجتمع، كما أدى تركز العمالة في الصناعة إلى خفض الأجور.
- ٣ - أدت زيادة الكثافة السكانية في المدن نتيجة الهجرة الداخلية إلى ظهور كثير من المشاكل التي يمكن حصرها في مشاكل الإسكان والمواصلات والصحة العامة والترفيه ومؤسسات الخدمة العامة.
- ٤ - ترتب على زيادة السكان نتيجة لتيارات الهجرة انتشار كثير من مظاهر السلوك المنحرف، وارتفاع معدلات الجرائم على اختلاف أنماطها.
- ٥ - أدت الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر إلى تفكك الروابط الاجتماعية.
- ٦ - أدت الهجرة الداخلية المتزايدة من الريف إلى الحضر مع زيادة الاهتمام بسكان المدينة إلى تخلف أهل الريف، وإلى قيام هوة ثقافية بين قطاعي المجتمع الواحد.

المبحث السابع

الاتجاهات النظرية المفسرة للسكان

الأسس الفكرية للنظرية السكانية

وهي الآراء التي تناولت مختلف القضايا والظواهر السكانية بالتسخير والتحليل ، إذ إن الاهتمام بدراسة السكان جذب انتباه عدد من المفكرين والكتاب منذ أقدم العصور

هربرت سبنسر:

ويرى سبنسر أن هناك تعارض قائم بين الفردية والتكتوين ، أي بين اهتمام الإنسان بنفسه وقرته على النسل حيث أن تعقد الحياة الاجتماعية والتنظيم الاجتماعي يتطلبان من الإنسان ان يبذل جهود إضافية للمحافظة على حياته الذاتية ، وإن ذلك يستوجب استهلاك نسبة كبيرة من الطاقة الفسيولوجية المتيسرة للجنس في الأنشطة المرتبطة بالتطور الشخصي والتعبير ، ومن ثمة يتبقى له قدر ضئيل من هذه الطاقة من أجل مصالح وأنشطة التناسل وذلك ما يؤدي آليا إلى خفض قدرته علي التوالد ، فكلما زاد الجهد الذي يبذله الإنسان لضمان تقدمه الشخصي في بعض الميادين كالعمل والتعليم وغيرها تراجع اهتمامه بالتكاثر لاسيما لدى النساء ، وذلك لأنه يتطلب منه وقتا وطاقة ويصييبيهن بالضعف ، وهذا يؤدي إلى التقليل من الزيادة السكانية ، لأنه يصاحب التطور الاجتماعي الذي تظهر فيه النزعة الفردية بشكل واضح ، وهذا يعكس الارتباط العكسي بين المستوى التعليمي للإناث وعدد الأطفال .

كما يذهب سبنسر إلى أن الزيادة الغذائية تؤدي إلى زيادة الإقبال على الانجاب، وأن زيادة السكان تمثل السبب الأساسي لرقي الشعوب وتطورها ، فزيادة السكان تدفع الإنسان إلى الأمام ، وأن الضغط السكاني في رأيه يمثل عاملاً إيجابياً لأنه يحث أكثر على استغلال الموارد المتاحة.

ادلف كوست:

خصص كوست جزءاً مهماً من كتابه مبادئ علم الاجتماع الموضوعي للمشكلة السكانية وأكّد في هذا الكتاب أن التطور البشري يخضع إلى الزيادة السكانية فهو يقول ان كل تطور يخضع لظاهرة أساسية تقرر جميع مراحل التطور الأخرى لأنها التعبير نفسه لتكاثر المجتمعات ونموها ومن هذه الظاهرة تنشأ الظواهر الأخرى ، أي أن هذه الظاهرة هي ليست سوى زيادة عدد الأفراد يؤلفون المجتمع ويحدد مفهومه بالجانب النوعي للسكان الذي يعني من وجهة نظره وحدة السكان وتماسكه أكثر من الجانب الكمي فهو لا يعني بالتقدير حجم السكان ونموه بل يقصد بالتقدير أن تكون مجموعة كاملة من السكان الآخذ بالزيادة للنظام السياسي والعقائدي والاقتصادي نفسه ، ويظهر من ذلك أن وحدة السكان وتقدمه تجمع بين الكم والكيف لدى كوست ، فهو يرى أنه كلما كان السكان موحداً في ظل نظام اقتصادي-اجتماعي -فكري واحد كلما استطاع أن يحقق من المنجزات ما لا يمكن تحقيقها لو أن هذا السكان كان موزعاً على طوائف واقوام متفرقة ومتشتتة ومتناقضة وموزعة على وحدات ومجتمعات سكانية صغيرة ، ويؤكد كوست أن السكان الكبير والموحد يمكنه أن يحرز التقدم ويحقق الانجازات من خلال تقسيم العمل الاجتماعي بوساطة التخصص وتوحيد الجهد تنمو الكفاءات وتطور و تستثمر الطاقات بقوة وفاعلية ، ويضيف أن الاختلاف والتباين في الوظائف

والشخص بين الأفراد ونجاحهم في التوصل إلى الاكتشافات والاختراعات تنتج
جميعها عن سكان كبير وموحد ومتضامن

كارل ماركس:

كارل ماركس يرى في نظريته أنه لا وجود لقانون عام ثابت للسكان، فكل مجتمع قانونه للسكان الخاص به وأن الفقر لا يرجع للزيادة السكانية بل يعود أساساً للنظام الرأسمالي السائد ويعتقد أن النظام الاقتصادي السائد في المجتمع هو الذي يتحكم في عدد السكان وليس الخواص الثابتة في الطبيعة كما يعتقد أصحاب النظرية الطبيعية فإذا ما تحول النظام الاقتصادي الذي يتبع الطريقة الرأسمالية في الإنتاج إلى نظام اشتراكي فسوف لن تكون ثمة مشكلة السكان المتمثلة في التزايد والفقر والبؤس، وأن نمط الانتاج عبر التاريخ له قوانين خاصة بالسكان وإن عنصر السكان هو المتغير التابع وأن النظرية تتفق عنه كمتغير مسؤوليته عن تحديد نمط النظام الاجتماعي بل النظام الاقتصادي السائد يؤدي لتحديد المتغير السكاني، ويبدو أنه رأي في النظام التطبيق الشيوعي الكامل حلاً للتزايد السكاني عن طريق القضاء على الحرية الشخصية فيما يتعلق بالزواج والإنجاب وذلك ما لا يتنقق مع طبيعة البشر ونظمهما الاجتماعية والروتينية، إلا أن الملاحظ أن الشيوعية المذهبية تتخذ نفس موقف ماركس في العلاقة بين السكان والموارد حيث تتجه إلى التركيز على أن الفقر أمر حتمي في ظل الرأسمالية وأن الشيوعية هي العلاج الوحيد للقضاء على انخفاض مستوى العيش بل وخلق فرص عمل توافق تزايد السكان ومن ثم فلا تظهر خوفاً من زيادة السكان في ظل الشيوعية، غير أن انهيار الشيوعية عام ١٩٨٩ وما يترتب عليها من نتائج أبرزها تفكك الاتحاد السوفييتي سنة ١٩٩١ قد جاء دليلاً على

فشل آراء كارل ماركس في العلاقة بين السكان والموارد الاقتصادية، حيث عجزت الشيوعية عن تحقيق الرخاء المنشود، وفي ذات الوقت فان الفكر الشيوعي في الصين قد عدل من دوره في سياسية السكان واتجهت الصين إلى تبني سياسية الاسرة صغيرة الحجم وكذلك التوجه نحو سياسية الاقتصاد المفتوح والتنمية المتواصلة لمواجهة النمو السكاني والضغط على الموارد الاقتصادية في الصين.

مدخل الحاجات الاساسية والانجاب: (BASIC NEEDS)

دخل الحاجات الأساسية وهذا المدخل يرتكز على أساس ضرورة إحداث تحول هيكلي بالشكل الذي يمكن الفقراء من الحصول على موارد أكبر بصورة كافية لتنكين هؤلاء من تحسين ورفع مستويات المعيشة ومن ثما تخفيض مستويات الخصوبة. فعلى سبيل المثال وجد أن هناك بعض الدول التي حققت إنخفاضاً ملمساً في الخصوبة وهذه الدول هي التي ارتكزت فيها برامج التنمية بشكل أساسي على أهداف تحقيق التكافؤ الاقتصادي بين سكانها، ويلاحظ أن السكان كانوا في الأصل فقراء ويعملون بشكل أساسي في المناطق الريفية، فمثلاً لذلك نجد الهند والصين وسيزيلندا حسب تحليل فريدمان ١٩٧٩ بأنها تميز بالخصائص التالية:

١- نجد أن هناك ارتفاع في المستويات الصحية وارتفاع توقع الحياة عند الولادة إلى الحد الذي يجعل عملية تحقيق المستوى المرغوب فيه من الأطفال، وتم من خلال عدد أقل من المواليد الجدد.

٢- وكذلك ارتفاع مستوى التعليم لكل من الذكور والإناث إلى الحد الذي يجعل إعالة عدد أقل من الأطفال بمستوى تعليمي أفضل ويعطي إشارة أكبر من أعداد كبيرة من الأطفال بمستوى تعليمي منخفض.

٣- أن برامج الرفاهية التي تعطي للأفراد يجب أن توفر على الأقل الحد الدنيا من الكفاف للاجتماعية الفقيرة من السكان والتي تعمل على تقليل الحاجة من الاعتماد على الأطفال.

٤- وتتوفر وسائل الاتصال والمواصلات لنشر الخدمات والمعلومات والسلع التي تعمل على تحريك التغييرات الأخرى. فتحليل فريدمان يخلص إلى أنه لا يمكن أن يتحقق هذا التغيير إلا إذا تم المزج بين العناصر في الوقت نفسه لتكون كافية لاحادث انخفاض المطلوب من الخصوبة (الإنجاب) () .

فركز فريدمان على متغيرين هما الرغبة في الأطفال وتبني مفهوم تنظيم الأسرة والخصوصية وهي المتغير السكاني الذي ركز عليه اتجاهها وسلوكها تتأثر بعوامل عده متشابكة اقتصادية واجتماعية وثقافية وقيمية وديموغرافية كما تؤثر فيها حيث افترض أن بحدوث التغييرات التنموية خاصة في النظم والظروف والاتجاهات والقيم حتى ولو كانت على مستوى أصغر مما حدث في الغرب أن تتتوفر الحوافز والدوافع اللازمة لخفض الخصوبة وأن أفكار وظروف الحياة الحديثة تعد أيضا حافزا هاما لانخفاض الخصوبة وعندما تتوافر تلك الحوافز والدوافع يكون لمفهوم وسائل تنظيم الأسرة اثر إضافي مستقبلا، وأنه يمكن حدوث انخفاض في معدلات الخصوبة في ظروف ومواقف لا تتضمنها الرغبة في الأطفال ومفهوم وسائل تنظيم الأسرة وإحداث التغييرات الحقيقة في نوعية الحياة والتي تعتبر أساسية لتغيير الاتجاهات والمفاهيم في المستقبل () .

فهذا المدخل يركز على أن السياسات القائمة على أساس تحسين مستويات الصحة والغذاء للفقراء تعمل على تخفيض مستويات الانجاب، فمن آثار هذا المدخل لاتباع سياسية توفير الحاجات الاساسية على الخصوبة، أن هذه السياسات سوف تصل في النهاية إلى تخفيض المعدل الكلي للخصوصية حتى ولم تؤدي السياسات المبدئية إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل وذلك للأسباب الآتية:

- أن الآباء يركزون بشكل أكبر على عدد الاطفال الذين سيبقون على قيد الحياة أكثر من حرصهم على عدد الاطفال التي سيتم انجابهم، وذلك لأن انخفاض مستوى وفيات الاطفال سوف يؤدي إلى إنخفاض الخصوبة.
- وأن الزيادة في كمية ونوعية التعليم المتاحة ستؤدي إلى خفض الخصوبة وذلك لأن الآباء والابناء ستزداد طموحاتهم وان الآباء سيصبحون أكثر ايجابية ووعيا نحو الحد من الانجاب (تنظيم الاسرة).
- تعمل سياسات توفير الحاجات الاساسية على زيادة درجة المساواة في توزيع الدخل القومي وبذلك يؤدي على خفض الخصوبة.
- وأن هناك فترات تأخير في اثر انخفاض وفيات الاطفال وزيادة مستوى التعليم على الخصوبة وان كان زمن فترة التأخير غير معروف .
- وعلى الرغم من أن السياسات التي تركز على تحقيق العدالة تبدو واعدة بانخفاض في الخصوبة الا أن السؤال يظل مطروحا ما هي سرعة حدوث هذا الانخفاض؟
- وايضاً أن معرفة اثر برامج التنمية على الخصوبة لم تتحسن باستخدام هذا المدخل .

- وكذلك من الخطأ الاعتقاد بان تنفيذ سياسات توفير الحاجات الاساسية ستؤدي بالضرورة إلى استمرار نمو السكان او بالاعتقاد بان الدول التي تطبق هذا النوع من السياسات تفعل كما هو مطلوب لكي تخفض من نمو السكان ،فالحكومات ما زالت تحتاج إلى استخدام كل القوى التي تملكها لكي تتجنب الزيادة في حجم السكان والتي يترتب عليها اثار سلبية خطيرة علي احتمالات حدوث التنمية في المستقبل .
- ومن الملاحظ أن السياسات التي تعمل علي منج برامج التنمية واسعة النطاق مع برامج ضخمة وفعالة لتنظيم الاسرة سينتتج عنها انخفاض الخصوبة بشكل أسرع من الاعتماد علي كل منها بشكل مستقل علي الآخر .

